

الفهرس

مقدمة عامة

المناخ السياسي العام

الاطار التشريعي

الانتهاكات

أ اعتداءات المؤسسة الأمنية

ب: اعتداءات السياسيين و ممثلي السلط العمومية

ج: اعتداءات المواطنين و أعوان الإدارة و أنصار المجموعات السياسية

الحملة ضد الاعلام

ا: حملات التشويه

ب: محاكمة الصحفيين

ت: التهديدات بالقتل

ث: المحاصرة المالية و التضيق على حرية الإعلام

ج: الضغوطات المهنية و الصنصرة

ح: التعيينات على رأس المؤسسات الإعلامية العمومية

خ: قضية دار الصباح

د: قضية سامي الفهري

ذ: قضية محمود بوناب

الإضرابات

ا: إضراب 17 أكتوبر 2012

ب: إضرابات المؤسسات الصحفية

تقارير فروع النقابة

"لكل إنسان حق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها"

الفقرة 2 من المادة 19 - العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية

مقدمة عامة

لئن يعتبر الحق في حرية الرأي و التعبير حقا أساسيا و دعامة جوهرية في أي مجتمع ديمقراطي أو أي مجتمع يسير نحو الديمقراطية , فان تمتع التونسيات و التونسيين بهذا الحق قد ينتهي في أية لحظة نظرا لتواصل حالة الفراغ التشريعي و تعمد تغييب القوانين المنظمة لواقع حرية التعبير في تونس، وما تكرر حالات الاعتداء على الإعلاميات والإعلاميين في بلادنا بعد 14 جانفي 2011 إلا دليلا على حالة استعداد السلطة التنفيذية لقطاع الإعلام واستهدافه من خلال الإصرار على عدم تحسين ظروف عمل الصحفيين وعدم مراقبة أشكال الانتداب والسعي لتأبيد حالة الفراغ القانوني ومواصلة سياسة التعيينات العشوائية على رأس مؤسسات الإعلام العمومي ومضايقة الصحفيين وهرسلتهم حد التلويح بالتفريط في التفرة الوطنية كمرفق عمومي وشعبي وهو ما يشي بحالة هوس السلطة السياسية باحتواء قطاع الإعلام وتدجينه بهدف إعادة إنتاجه في شكل كرية ثار عليه الشعب لما فيه من تزييف للحقائق و تزيين للمكاره، وهو الأمر الذي يهدد أسس الانتقال الديمقراطي السليم.

و قد وُلد هذا الفراغ حالة من الفوضى الإعلامية عنوانها الأبرز إنشاء قنوات تلفزيونية ومحطات إذاعية غير مرخص لها مشبوهة التمويل ولا يعرف لها خط تحرير واضح فضلا عن إحداث جرائد ورقية و الكترونية تعمل خارج ضوابط الحرفية و أخلاقيات المهنة مما أنتج مناخا إعلاميا غير سليم في فترة تقبل خلالها بلادنا على استحقاقات سياسية مهمة أبرزها الانتخابات الرئاسية و التشريعية.

المناخ السياسي العام

مع تشكل المشهد السياسي الرسمي إثر انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في الثالث والعشرين من أكتوبر 2011 واستئثار الترويكا الحاكمة بقيادة حزب حركة النهضة بالسلطة، حدث التصادم بين طموح الصحفيات والصحفيين إلى توفير الضمانات القانونية والمؤسسية لحرية التعبير والصحافة والإبداع، وبين المحاولات المتكررة للهيمنة على الإعلام وإعادة تدجينه واستعماله أداة دعائية للنظام القائم.

ورغم إجماع الأحزاب السياسية الوسطية واليمينية واليسارية على حماية الحق في حرية التعبير ورفع شعارا في الحملات الانتخابية، فإن عقلية السياسي الساعي إلى الدعاية لنظام الحكم عبر وسائل الإعلام سرعان ما شكلت خطرا حقيقيا يهدد لا حرية الصحافة وحسب بل سلامة الصحفيين وحقوقهم المادية والمعنوية واستقرار المؤسسات الإعلامية، فبمجرد تسلّم الترويكا زمام السلطة وجدت نفسها أمام تشريعات، أبرزها ترسانة القوانين التي تعود إلى عهد نظام بن علي، والتي تمّت صياغتها وفقا لمصالح الطبقة الحاكمة وحلفائها، مثل القانون المتعلق بتجريم المساس بالمصالح الاقتصادية الواردة بالمجلة الجنائية أو مجلة الشركات التجارية أو ما يعرف بقانون الإرهاب أو مجلة المحاسبة العمومية أو مجلة الجباية المحلية أو مجلة الاتصالات....

إلا أن السلطة لم تشأ المساس بأي من تلك القوانين أو العمل على إحداث تحويرات فيها، خاصة وأنها مثلت جزءا من ترسانة التشريع للديكتاتورية والنهب والقمع والفساد، ولكنها مقابل ذلك أصرت على رفض تطبيق المرسومين المنظمين للإعلام والاتصال والصحافة.

كما شنت أحزاب الترويكا حملة عنيفة ضدّ الإعلام والإعلاميين، فانتشرت حملات التحريض وأصبحت ممنهجة مما جعل النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين تحمل حركة النهضة و شركائها في الحكم مسؤولية أي مكروه يمكن أن يصيب أي زميل أو زميلة. إلا أن وقفة الصحفيين وقوى التقدّم في البلاد تصدّت لتلك المحاولات، وكانت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين عنوانا بارزا في معركة التصدي لكل المخاطر والتضييقات على حرية الصحافة والتعبير، وتجلّت محطات النضال في صورها القصوى خلال الإضراب العام الذي خاضته الصحفيات والصحفيون التونسيون وشركائهم في المهنة لأول مرة في تاريخ تونس والوطن العربي، يوم 17 أكتوبر 2012 .

وبدل أن يمهد نجاح الإضراب لبناء أسس علاقة تشاركية جديدة بين الصحفيين والسلط العمومية، احتدمت الحملة المعادية للصحافة والحرية مما خلق مناخا من الترويع والإرهاب الفكري، أثر سلبا على بعض وسائل الإعلام و على المنتج الإعلامي. وقد استطاعت التعيينات القائمة على الولاءات التي أحدثتها الحكومة على رأس المؤسسات الإعلامية خاصة الإذاعة التونسية ومؤسسة التلفزة الوطنية ودار الصباح وإذاعة شمس

أف أم، أن تؤثر على المنتج الإعلامي في بعض الأحيان، بسبب تدخل المعيّنين على أساس الولاء الإداري أو السياسي، في السياسات التحريرية.

هذه الجدلية بين السياسي والإعلامي انتعشت ضمن فضاء عام اتسم بالانقسام بين الفرقاء السياسيين، إذ عملت بعض الأطراف السياسية على خلق محاور صراع وهمية مثل الهوية والانتماء ونوعية اللباس والسلوك، والسعي إلى تجريم وتحريم الرأي المخالف، تجلت على أرض الواقع في عنف موجّه ضد الصحفيين والمثقفين والجامعيين والفنانين، وأخذت عمليات التحريض منحى سياسياً ورسمياً، ضدّ بعض النشطاء والمناضلين السياسيين، بلغت حدّ الاغتيال السياسي، إذ تمّ يوم 6 فيفري 2013 اغتيال المناضل الوطني الشهيد شكري بلعيد أمام مسكنه بجهة المنزه السادس.

وعلى مستوى المجلس الوطني التأسيسي ورغم مرور ما يزيد عن السنة ونصف السنة على انتخاب أعضائه، فإنه لم يتقدّم في الاتجاه الصحيح وفي اتجاه المهمة الأساسية التي انتخب من أجلها وهي سن دستور ديمقراطي وطني للشعب التونسي، إضافة إلى اهتمامه أكثر بالقضايا والخلافات الجانبية والعمل على ابتزاز المجموعة الوطنية بمحاولات تأمين المنح والجرایات لأعضاء المجلس، وأصبح المجلس التأسيسي جزءاً من الأزمة عوض أن يكون أهم أداة لحلها.

كما عرفت البلاد أزمة سياسية بعد اتهام حركة النهضة بالاستحواذ على مفاصل الدولة، وأكد هذه التهم شركاؤها في السلطة إذ أنتها الانتقادات من المنصف المرزوقي رئيس الجمهورية المؤقت ومن قيادات حزب التكتل من أجل العمل والحريات، وكان مطلب المجتمعين المدني والسياسي التونسيين هو تحييد وزارات السيادة عن التجاذبات السياسية، لما أظهرته وزارات الداخلية (علي العريض) والعدل (نور الدين البحيري) والخارجية (رفيق عبد السلام بوشلاكة) من انصهار حزبي ضمن مسارات المواقف والمصالح المرتبطة عضويًا بالحزب الحاكم حركة النهضة.

وتواصلت أزمة العمل على إحداث تحوير حكومي لحكومة حمادي الجبالي المؤقتة أكثر من سبعة أشهر، إلى أن تم اغتيال المناضل الوطني شكري بلعيد، مما أدى إلى إعلان الجبالي عن قراره تشكيل حكومة كفاءات وطنية عارضتها النهضة والمؤتمر من أجل الجمهورية حزب الرئيس المرزوقي الذي كان أول من دعا إلى حكومة كفاءات، إضافة إلى الجبهة الشعبية.

لكن حمادي الجبالي فشل في تشكيل الحكومة التي أراد، فاضطر للاستقالة وتم تكليف علي العريض خلفاً له.

وقد عرفت البلاد احتجاجات قطاعية وجهوية، أهمها الإضراب العام يوم 8 فيفري بمناسبة جنازة الشهيد شكري بلعيد، كما عرفت إضراب القضاة والتعليم... وعرفت جل جهات البلاد حركات احتجاجية صاحبته أحيانا انفلاتات أمنية، كان أخطرها ما حدث في مدينة بنزرت أيام 15 و 16 و 17 أفريل 2013 لأسباب رياضية.

كما انتشرت ظاهرة ترحيل شبان من تونس إلى سوريا تحت عنوان الجهاد بلغ حد إفتاء بعض المشايخ بجواز سفر النساء إلى سوريا بغاية ما أسموه جهاد النكاح، وقد أفادت كل التقارير السياسية والإعلامية تورط جهات رسمية وجمعيات في عمليات التفسير التي مثلت في أكثر من مناسبة حالة تجارية ربحية.

وعرفت البلاد أيضا انتشارا للسلاح القتالي الهجومي أو الحربي وتم حجز كميات منه في العديد من المناطق منها مدينين وحي الانطلاقة بالعاصمة، وقد حجزت جل تلك الأسلحة لدى أشخاص محسوبين على التيار السلفي وها هي تونس تعيش على وقع بوابر حركات إرهابية مسلحة في منطقة جبل الشعانبي بولاية القصيرين. ورغم وضعيات التوتر والعنف إلا أن محاولات خلق مناخ للحوار الوطني لم تنقطع، إذ دعا الاتحاد العام التونسي للشغل لحوار وطني تشارك فيه كل الأطراف السياسية والمدنية، إلا أن حزب حركة النهضة وحزب المؤتمر رفضا المشاركة.

ثم دعا الرئيس المؤقت المنصف المرزوقي لحوار بين الأحزاب، احتضنه قصر قرطاج خلال الأسبوع الثالث من شهر أفريل 2013، لم تتم فيه دعوة اتحاد الشغل والنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، مما يعني بالنسبة إلى المنظمين عدم اهتمامهم بدور الإعلام الحتمي في أي انتقال ديمقراطي.

كما تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على إسناد تونس قرضا احتياطيا يضاف إلى ميزانية الدولة وفق التبويب المتفق عليه مع الصندوق بفائض 1.08 بالمائة وبمبلغ جملي في حدود 2.7 مليار دينار تونسي، وهو ما حذر منه الخبراء والمتابعون، إذ يرون أن انعكاساته الشرطية سوف تكون سلبية جدًا على الوضع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، مما سيؤدي إلى انكماش الاقتصاد التونسي وتراجع نسب الاستثمار.

إن المناخ السياسي العام في تونس، عمق أزمة الحكم والمعارضة، وخلق مناخا معاديا لحرية الصحافة، زاده تعقيدا امتناع السلطة عن تطبيق المرسومين 115 و 116 وإصرارها على إطالة فترة الفراغ القانوني مما حال دون تنظيم القطاع وهيكلته. ولم يتوقف الأمر عند تعطيل تطبيق المرسومين المذكورين، بل تجاوزه إلى إعداد مشروع بديل للمرسوم 115 تقدم به نواب كتلة حزب المؤتمر من أجل الجمهورية للمجلس الوطني التأسيسي، يتضمن 13 عقوبة سالبة للحرية. وهذا المشروع الجديد مبرمج عرضه

على المجلس التأسيسي حيث تملك الترويكا الحاكمة الأغلبية النيابية في المجلس الوطني التأسيسي، وهو ما يعني ضمان المصادقة على هذا المشروع.

إن كل المؤشرات تدل على وجود نوايا سياسية لسن قوانين تحوّل الإعلام إلى أداة تتحكم فيها السلطة. والوضع السياسي الراهن يدل على أن أمد معركة الدفاع عن الحرية التي وفرتها الثورة للإعلام مازال طويلاً.

لقد خلقت العناصر المتداخلة في المسار السياسي الراهن مناخاً عاماً غير سليم. لكن رغم ذلك تحدى الصحفيون الهجوم الذي استهدفهم ورفضوا العودة إلى الخطاب الدعائي والموالي للسلطة. ومقابل هذا التمسك بالحرية، وفي ظل الفراغ التشريعي، برزت إلى الوجود عدة مؤسسات إعلامية، مرئية ومسموعة ومكتوبة وإلكترونية، مجهولة التمويل ومنحازة إلى السلطة الحاكمة أساءت إلى المشهد. بل إن هذه المؤسسات تحولت إلى أداة لضرب حرية الصحافة وهياكل المهنة، في خرق صارخ للقوانين ولأخلاقيات المهنة، دون أن تكون محل محاسبة أو مساءلة، مما يدل على أنها تتمتع بحصانة حالت دون اتخاذ أي إجراء قانوني ضدها رغم دعاوى العديدة المنشورة ضدها أمام القضاء. والخطير هو أن هذه الوسائط الإعلامية لم تتوان عن شن حملة ضد النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، مما يدل على وجود خطة ممنهجة لضرب الهيكل، في سيناريو قريب من سيناريو انقلاب أوت 2009 على المكتب الشرعي. فقد وجدنا نفس الوجوه التي انخرطت مع سلطة نظام بن علي وشاركت في تنفيذ ذلك الانقلاب، تنشر مقالات مشابهة لتلك التي نشرت آنذاك. وارتفعت أصوات تلوّح ببعث نقابة موازية...

الإطار التشريعي

أصدر المجلس الوطني التأسيسي يوم 23 أبريل 2013 نسخة غير رسمية من مسودة الدستور، وقد نصّ في فصله 121 عن هيئة الإعلام إذ جاء فيه «تتولى هيئة الإعلام تعديل قطاع الإعلام وتطويره وتسهر على ضمان حرية التعبير والإعلام وحق النفاذ إلى المعلومة إرساء لمشهد إعلامي تعددي ونزيه. وتستشار الهيئة وجوبا في مشاريع القوانين ذات الصلة بمجال اختصاصها.

تتكوّن الهيئة من تسعة أعضاء مستقلين محايدين من ذوي الكفاءة والنزاهة يباشرون مهامهم لفترة واحدة مدتها ست سنوات مع التجديد الجزئي». ويؤسس هذا الفصل لهيئة شاملة ومشرفة على الإعلام تقوم تقريبا بنفس مهام وزارة الاتصال في العهد البائد، وكانت نقابة الصحفيين قد تقدّمت بمشروع للمجلس الوطني التأسيسي، تدعو فيه إلى التنصيب في الدستور على حرية التعبير والصحافة والإبداع وإحداث هيئة تعديلية للإعلام السمعي البصري، في حين تترك الصحافة المكتوبة والالكترونية لآلية التعديل الذاتي.

وتأتي صياغة الفصل 121 من مسودة الدستور في إطار السعي لإحداث الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري إذ كان مطلب النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين تفعيل المرسومين 115 و116، ودخل الصحفيون في إضراب يوم 17 أكتوبر 2012.

وكانت أحزاب الترويكا الحاكمة قد تحدثت بعد إضراب الصحفيين عن ضرورة التفعيل، إلا أن التعطيلات المتلاحقة والتي تتحمل مسؤوليتها السلطة التنفيذية وخاصة رئاسة الجمهورية منعت الهيئة من أن ترى النور إلى حد كتابة التقرير في أبريل 2013، وتدخلت الرئاسة في اختيارات النقابة لتخرق بصريح العبارة مقتضيات الفصلين 7 و 47 من المرسوم عدد 116 لسنة 2011 المؤرخ في 2 نوفمبر 2011، من جهة ثانية مازالت الحكومة لم تصدر بعد الأمر الترتيبي لإحداث اللجنة الوطنية لإسناد بطاقة الصحفي المحترف على معنى أحكام الفصل الثامن من المرسوم عدد 115، ورغم عدم تطبيقها للقانون وخرقها له بشكل فاضح فإن النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين وإيماننا منها بجدوى الوفاق وإيجاد مناخ ملائم لحل مشاكل وقضايا الصحفيين والقطاع، تنازلت واتفقت مع الهياكل المهنية للمهنة ورئاسة الحكومة على تشكيل لجنة مؤقتة يرأسها ممثل عن رئاسة الحكومة تتولى إسناد بطاقات الصحفي المحترف بعنوان سنة 2012، على أن يتم إحداث اللجنة قانونا وفق للمرسوم 115 في سنة 2013، لكن رئاسة الحكومة، وبعد أن أنهت اللجنة المؤقتة أعمالها، لم تعترف بالمرسوم ورفضت تطبيقه وتنفيذ ما جاء فيه، وقامت بالتمديد في آجال بطاقة الصحفي المحترف إلى موفى شهر أبريل.

وإلى حد كتابة التقرير لم تنصع الحكومة للمرسوم المنشور بالرائد الرسمي والذي يحتل مكانة مهمة ضمن المشهد التشريعي التونسي.

وتقدّم عشرة نواب بالمجلس الوطني التأسيسي بمشروع قانون يتعلق بالصحافة كبديل عن المرسوم 115 لسنة 2011، والنواب العشرة ينتمون لكتلة المؤتمر من أجل الجمهورية، حزب الرئيس المؤقت المنصف المرزوقي، ولا يختلف مشروع القانون عما ورد بالمرسوم، إذ تم نسخه بطريقة بدائية، وتمت إضافة 12 عقوبة متعلقة بالنشر والصحافة، وأدخلوا ما يعرف بجرائم المقدّسات وغيروا في عقوبة تزويج الأخبار الزائفة من العقوبة غير السالبة للحرية إلى السجن، وهو ما يتناقض ومبدأ الفصل 14 من المرسوم وحتى في المشروع والمتعلق بحصانة الصحفي واعتباره بمثابة الموظف العمومي.

تحدّث مشروع مسوّدّة الدستور في الفصل 121 المتعلق بهيئة الإعلام عن سهرها على ضمان حق النفاذ للمعلومة في تداخل وخط مع مقتضيات المرسوم عدد 41 والمتعلق بالنفاذ إلى الوثائق الإدارية.

ولم تبدأ بعد الحكومة في تطبيق المرسوم عدد 41 بعد أن طلبت إمهالها مدّة عامين.

والمرسوم عدد 41 رغم أهميته إلا أنه يتعلق فقط بالولوج إلى الوثائق الإدارية، وليس إلى المعلومة، مع استثناء عدم إمكانية الحصول على الوثيقة إذا كانت ممهورة بطابع "السري"، مع الإشارة إلى أنه لا وجود لأي نص قانوني ينظم طابع السري، ويمكن لأي موظف أن يمهر أي وثيقة بهذا الطابع، هذا فضلا عن الإجراءات القضائية غير العملية التي تم التنصيص عليها لتوخيها في حالة رفض الحصول على الوثيقة الإدارية.

ويعتبر الإطار التشريعي القانوني في تونس ناقصا رغم وجود بعض النصوص المهمة والتي تضمن الحد الأدنى من الحرية.

إذ مازال المشهد القانوني التونسي يزخر بترسانة قانونية تدخل في باب القوانين القمعية ومازال القضاء التونسي يستعمل الفصل 121 ثالثا من المجلة الجنائية، لمحاكمة الصحفيين (محاكمة صحفيين من جريدة التونسية ومديرها) رغم أنه أضيف بالقانون الأساسي عدد 43 لسنة 2001 المؤرخ في 03 ماي 2001 المتعلق بتتقيح مجلة الصحافة، والذي يتحدث عن المناشير والنشرات والكتابات الأجنبية المصدر التي من شأنها تعكير صفو النظام العام أو النيل من الأخلاق الحميدة، وهما مصطلحان غير محدّدان ويمكن للنيابة العمومية التوسع في استخدامهما لمع حرية الصحافة والتعبير. ورغم أن مجلة الصحافة وكل تتقيحاتها وما تعلق بها ألغيت في نوفمبر 2011، إلا أنه لم يتم إلى حدّ الآن إلغاء الفصل 121 ثالثا من المجلة الجزائية. كما لا يزال القانون عدد 75 لسنة 2003 المؤرخ في 10 ديسمبر 2003 والمتعلق بمعاودة المجهود الدولي لمكافحة الإرهاب وتبييض الأموال نافذا خاصة في النقط المتعلقة فيه بالسر المهني وهي النقطة التي تتناقض مع جوهر العمل الصحفي.

وتم إصدار المسودة الثالثة للدستور، بعنوان مشروع الدستور يوم 23 أبريل 2013، وردت به فصولا متعلّقة بالإعلام، ورغم إيجابية دسترة حرية الصحافة إلا أنّ ربطها بشروط التنصيص القانوني يجعل إمكانية الالتفاف واردة إن لم تتوفر الضمانات الدستورية لعدم التراجع، إضافة إلى أنّ باب الهيئات الدستورية نصّ على هيئة للإعلام، ستكون بمثابة وزارة الاتصال مثلما كانت في العهد البائد، ولم يتم التنصيص على هيئة للاتصال السمعي والبصري باعتبارها هيئة تعديلية، كما لم يتم التنصيص على هيئة للتعديل الذاتي للصحافة المكتوبة والإلكترونية.

الفصول المتعلقة بالإعلام والواردة بمشروع الدستور

الفصل 34 : الحق في النفاذ إلى المعلومة مضمون في حدود عدم المساس بالأمن الوطني والمصلحة العامة أو المعطيات الشخصية للغير.

الفصل 40 : حرية الرأي والفكر والتعبير والإعلام والنشر مضمونة.

لا يمكن الحد من حرية التعبير والإعلام والنشر إلا بموجب قانون يحمي حقوق الغير وسمعتهم وأمنهم وصحتهم.

لا يمكن ممارسة رقابة مسبقة على هذه الحريات.

الفصل 121: تتولى هيئة الإعلام تعديل قطاع الإعلام وتطويره وتسهر على ضمان حرية التعبير والإعلام وحق النفاذ إلى المعلومة لإرساء مشهد إعلامي تعددي ونزيه. وتستشار الهيئة وجوبا في مشاريع القوانين ذات الصلة بمجال اختصاصها. تتكون الهيئة من 9 أعضاء مستقلين محايدين من ذوي الكفاءة والنزاهة ويباشرون مهامهم لفترة واحدة مدتها ست سنوات مع التجديد الجزئي.

الانتهاكات

شهدت الفترة الممتدة بين ماي 2012 و ماي 2013 تصاعدا في وتيرة الانتهاكات و الاعتداءات المادية و المعنوية المسلطة على الصحفيين، أمام غياب إرادة سياسية فعلية في وقف نزيف الاعتداءات و تواصل إفلات المعتدين من العقاب. وقد أسهم استفحال هذه الظاهرة في عرقلة عمل الصحفيين و الحد من حق المواطنين في الحصول على المعلومة. فخلال هذه السنة سجلنا رقما قياسيا في عدد الانتهاكات التي كان ضحيتها إعلاميون تونسيون، ومراسلون أجنب. تعرضوا لشتى أنواع الهرسلة و الاعتداءات من قبل جهات أمنية و أنصار عدد من الأحزاب و المجموعات السياسية .

ولئن تعددت هذه الاعتداءات بين الجسدية و المعنوية فإنها استهدفت الصحفيين العاملين في مختلف وسائل الإعلام سمعية بصرية مكتوبة أو إلكترونية كانت . و تنتزل هذه الاعتداءات في إطار حملة ممنهجة عبر تعمد بعض السياسيين و عدد من المسؤولين الحكوميين في خطاباتهم و تصريحاتهم التحريض على الصحفيين و التشهير بهم مما شكل دافعا لأنصارهم لتهديد الصحفيين و استهدافهم بالتشويه عبر شبكات التواصل الاجتماعي و بالاعتداءات الجسدية خلال متابعة الزملاء لبعض التحركات الميدانية .

ومن النتائج السلبية لهذه الممارسات تراجع ترتيب تونس في مجال حرية الصحافة حسب تصنيف منظمة مراسلون بلا حدود بأربع مراتب لتصبح في المرتبة 138 بعد أن كانت في المرتبة 134 في سنة 2012 كما ورد في التقرير الذي نشر يوم 30 جانفي 2013. وقد أرجعت منظمة مراسلون بلا حدود هذا التراجع في مجال حرية الصحافة إلى امتناع السلطة عن تطبيق المراسيم المنظمة للقطاع الإعلامي مما خلف فراغا تشريعيًا و مؤسساتيًا بالإضافة إلى التعيينات المسقطة الذي اعتمدها الحكومة على رأس المؤسسات الإعلامية وخاصة العنف الموجه ضد الصحفيين إلى جانب الملاحقات القضائية ضدّهم. ورغم حملات التشويه التي طالت الصحفيين والإعلاميين، منذ 14 جانفي وخاصة في الفترة التي يغطيها هذا التقرير فإن الزملاء الصحفيين أصروا على مواصلة عملهم بمثابرة و تحد للظروف الصعبة التي يواجهونها.

ولئن سجلت نسبة الاعتداءات ارتفاعا مفرعا مقارنة بالسنة الماضية. فإن توزيع الجهات المعتدية تواصل بين المؤسسة الأمنية ورجال السياسة و أنصار الأحزاب السياسية.

1-اعتداءات المؤسسة الأمنية

نوعية الاعتداء	المعتدي	المؤسسة الإعلامية	المعتدى عليه	تاريخ الاعتداء
الاعتداء بالعنف اللفظي والجسدي	من قبل عوني أمن اثناء أداء عمله ومنع الفريق من تغطية حادثة قتل عون الامن بمنطقة بوحجلة من ولاية القيروان	مصور فريق وحدة الانتاج التلفزيوني بالقيروان - التلفزة الوطنية	شكري الفرحاني	يوم 12 ماي 2012
عملية افთكاك لهاتفه الجوال بمقر المحكمة العسكرية	أعوان أمن	موقع نواة	الصحفي رمزي بالطيبي	يوم 22 ماي 2012
اعتداء وهمجي عنيف	أعوان الأمن ديغول" في شارع	جريدة الشروق	الزميل المصور سفيان الحمداوي وقد تم تهشيم آلة تصويره بسبب التقاطه لصور تظهر	يوم 7 جوان 2012

			تعنيف الامينين لعدد من المتظاهرين	
أقدمت على اقتحام مقرات شركة "كاكتوس" للانتاج بشكل غير قانوني ودون اذن قضائي كما اتصلوا بعدد من المستشهرين بقناة "التونسية" في محاولة لترهيبهم ودفعهم لسحب اشهاراتهم وعدم تجديدها في محاولة للتضييق على القناة.	وحدات تابعة للديوانة التونسية	قناة التونسية	الصحفيون والعاملون بشركة كاكتوس	31 جويلية 2012
اعتداء جسدي ولفظي خلف إصابة بليغة للصحفي عبد الحميد العمري على مستوى الرجل	رجال أمن كانوا بصدد تفريق المتظاهرين والاعتداء عليهم باستعمال كراسي وطاولات أحد المقاهي بشارع الحبيب بورقيبة.	قناة الحوار التونسي موقع أرابسك تي في جريدة آخر خبر	الصحفية سهام المحمدي والمصور الصحفي عبد الحميد العمري الصحفية نعيمة الشرميطي والصحفي سيف الدين العامري	6 أوت 2012

14 14 سبتمبر 2012	عدد من الصحفيين إلى نذكر منهم المصور الصحفي علي القربوسي	مراسل وكالة "ووستوك" الفرنسية وجريدة الشرق السعودية	رجال أمن	اعتداءات بالعنف خلال الاحداث التي شهدتها السفارة الأمريكية
15 15 نوفمبر 2012	المصور الصحفي علي القربوسي	مراسل وكالة "ووستوك" الفرنسية وجريدة الشرق السعودية	أعوان امن بالزي النظامي رغم ارتدائه لصدرية الصحافة	إلى الاعتداء بالعنف أثناء تصويره للتجمع المساند لغزة بساحة محمد علي بالعاصمة حيث تعرّض للسبّ والشتم ومحاولة إفتكاك آلة تصويره
28 28 نوفمبر 2012	" دافيد طمسون" الزميلة سهام عمار	قناة فرانس 24 موقع "جدل"	رجال الأمن خلال تغطية لأحداث سليمانة التي عرفت اشتباكات حادة بين المحتجين وأعوان الأمن واستعمال الرصاص الرش	استهداف عدد من الصحفيين التونسيين والأجانب بالرش وتراوحت الاعتداءات بين العنف اللفظي و العنف المادي ومضايقات مختلفة. منعها من القيام بعملها بعد تعمد أحد أعوان الأمن إلى إفتكاك آلة تصويرها و محاولة فسخ محتواها ومحاصرتها صحبة مجموعة من

<p>الصحفيين في منزل احد المواطنين واستهدافهم بالغاز المسيل للدموع لمنعهم من الوصول إلى مسرح الأحداث</p> <p>شتمها باستعمال الفاظ نابية</p> <p>وقع كسر ذراع</p> <p>تعنيف مراسل إذاعة موزايك بالحجارة واستهداف الصحفيين من قناة التونسية بالرصاص المطاطي</p> <p>قذف سياراتها بالحجارة مما أدى إلى كسر بلورها</p>	<p>أحد رجال الأمن بواسطة حجارة رغم استظهار الزميل ببطاقة صحفي</p>	<p>موقع "ار ابيسك تي في"</p> <p>(المسيرة الإلكترونية)</p> <p>مراسل صحيفة الأنوار في سليانة</p> <p>قناة التونسية جريدة الصباح (إذاعة اكسبرس أف أم) (تي أن أن)</p>	<p>الصحفية نعيمة الشميطي</p> <p>الصحفية هند الجبالي</p> <p>الزميل عبد السلام السمراني</p> <p>سعيد الزواري خباب بن صالح نزار الدريدي ووجيه الوافي وشاكر بسباس</p>	
---	---	--	--	--

ملاحقة مجموعة من الصحفيين داخل منزل احد المواطنين واستهدافهم بالغاز المسيل للدموع		موقع الهدهد الدولي (قناة حنبعل)	وأنيس الدغاري صوفية الهمامي باسم السندي وشكري العبروقي	
منع أعوان حراسة لرئيس الحكومة المؤقتة من الحصول على تصريحات منه			عدد من الصحفيين من موقع "ارابسك تي في" بالإضافة إلى زملاء آخرين من "الوطنية" و"نسمة" و"حنبعل" و"موزاييك" و"أم آف" و"شمس آف" و"أم" و"الحوار التونسي" و"الميادين"	14 ديسمبر 2012
افتكاك آلة التصوير منعه من أداء عمله عندما كان يقوم بتصوير رئيس الحكومة أثناء زيارته لفيلا لأحد رجال الأعمال	أعوان الأمن الرئاسي خلال الزيارة التي أداها رئيس الحكومة السابق حمادي الجبالي إلى	مراسل إذاعة شمس أف ام بالحمامات	الصحفي منتصر ساسي	2 جانفي 2013

	مدينة الحمامات			
13 2013	جانفي	الصحفيون والعاملون بإذاعة أم أف أم	ضابط من الشرطة بمدينة سوسة	اقتحام مقر الإذاعة وتهديد العاملين فيها دون إذن رسمي مستغلا صفته الرسمية
30 2013	جانفي	مروان فرحاني	(قناة التونسية)	اعتداء بالعنف الشديد
31 2013	جانفي	الصحفي رمزي بالطبيبي	موقع نواة	اعتداء بالعنف أثناء تغطية احتجاجية لنقابات قوات الأمن الداخلي
6 فيفري 2013		الصحفيان هشام القاسمي ومريم الناصري الصحفي محمد ياسين الجلاصي المصورة المستقلة صابرين بالخوجة ا	موقع "جدل" جريدة "الحياة" اللندنية فريلانز قناة الحوار التونسي	اعتداء بالاعنف اعتداء بالاعنف جرها على الارض مع محاولة افتكاك آلة التصوير خاصتها اعتداء بالاعنف الشديد و محاولة

<p>افتكاك ادوات العمل و التصوير</p> <p>افتكاك آلات التصوير</p> <p>اطلاق الغاز المسيل للدموع على المقر و العاملين فيه و رشقهم بالحجارة الاعتداء اللفظي و المادي</p>	<p>قوات الامن بشارع الحبيب بورقيبة</p> <p>قوات الأمن بشارع الحبيب بورقيبة</p> <p>أعوان الأمن</p> <p>أعوان الأمن</p>	<p>راديو توانسة سابقا</p> <p>الموقع الالكتروني</p> <p>"ثانيت برس ساحة برشلونة</p> <p>اذاعة صوت المناجم بقفصة</p>	<p>لصحفية سعيدة الطرابلسي</p> <p>الصحفي لسعد المحمودي</p> <p>مصور صحفي بالموقع الالكتروني "ثانيت برس</p> <p>الصحفي زياد بن عمر</p>	
<p>اعتداء لفظي ومحاولة المس من كرامتها</p> <p>اصابة برصاصة مطاطية على مستوى كتفه</p>	<p>أعوان الأمن</p> <p>أعوان الأمن</p>	<p>وكالة تونس إفريقيا للإنباء في ولاية قفصة</p> <p>القناة الالكترونية</p>	<p>الصحفية فريدة المبروكي</p> <p>المراسل أحمد عقوني</p>	<p>07 2013 فيفري</p>

<p>الاعتداء بالعنف المادي واللفظي</p> <p>افتكاك آلة تصوير والاعتداء بالعنف المادي</p> <p>الاعتداء بالعنف الشديد</p>	<p>أعوان الأمن</p> <p>أعوان الأمن</p> <p>أعوان الأمن</p>	<p>"تونس الإخبارية"</p> <p>القناة الإلكترونية "تونس الإخبارية"</p> <p>قناة "تونس الإخبارية"</p> <p>"راديو كلمة "</p>	<p>المراسلة شيراز الخنيسي</p> <p>الصحفية عبير الصيد</p> <p>الصحفي لطفي الوافي</p>	
<p>منع الصحافيين من تغطية ندوة صحفية لوزير الداخلية وافتكاك آلات</p>	<p>وزارة الداخلية</p>	<p>من "جريدة السور"، موقع "أرابسك تي في" "قناة الحوار التونسي"، إذاعة "كاب أف أم قناة التونسية</p> <p>موقع "جدل"</p>	<p>رفيق العوني</p> <p>نعيمة شرميطي</p> <p>سهام المحمدي و عبد الحميد العمرى</p> <p>صابر العياري فؤاد</p>	<p>26 2013</p> <p>فيفري</p>

التصوير التابعة لكل من قناة الحوار التونسي وقناة التونسية وإرجاعهما بعد فسخ ما تم تصويره		قناة "العالم"، إذاعة "صبرة" أف أم موقع "الجريدة" إذاعة "اكسبراس" اف ام قناة "بي بي سي".	بوفتح وياسين لشهب خولة شبح وجدي بن مسعود ألفة الغربي أسماء بن مسعود هاشم بوعزيز المراسل محمد محفوظ	
محاولة افتكاك آلة تصوير	أعوان الأمن	مدير موقع نواة	سامي بن غربية	28 2013 فيفري
اعتداء وحشي بالعنف الشديد في مناسبتين	أعوان الأمن بالزي المدني	جريدة صوت الشعب سابقا/ موقع مراسلون حاليا وإذاعة الشعائبي	الصحفي محمد علي اللطيفي	28 2013 مارس

		رئيس تحرير موقع نواة	مالك الخضراوي	09 أفريل 2013
الاعتداء بالعنف	أعوان منطقة الأمن الوطني بالجهة	مراسل كاب أف أم بولاية قفصة لما كان بصدد التثبيت من صحة خبر نشوب حريق بمنطقة الأمن مصور قناة "شبكة تونس الإخبارية"	مروان كسيرة محمد لسود محمد الغربي	12 أفريل 2013
منع من التصوير حتى من خارج أسوار مبنى منطقة الأمن وافتكك آلة التصوير	عنصران من الأمن	مصور قناة "الحوار التونسي"	الهادي الرداوي رياض الحيدوري فاتن خليفة زياد بن عمر	
اعتداء بالعنف محاولة افتكك آلة التصوير		مراسل إذاعة "كلمة" مراسل قناة "الحوار التونسي" مراسلة جريدة "التونسية" وموقع "مراسلون" صحافي بإذاعة "صوت المناجم"		

2- اعتداءات السياسيين و ممثلي السلط العمومية

نوعية الاعتداء	المعتدي	المؤسسة الإعلامية	المعتدى عليه	تاريخ الاعتداء
اعتداء بالعنف اللفظي و الطرد من مقر الولاية	والي بن عروس	قناة الحوار التونسي	الصحفية سهام المحمدي	يوم 10 ماي 2012
ضرب آلة التصوير و التهجم اللفظي و رفض مد القناة بتصريح	المستشار السياسي لرئيس الحكومة لطفي زيتون	قناة نسمة	الفريق التلفزيوني لقناة نسمة	يوم 31 ماي 2012
تحريض انصاره خلال تجمع جماهيري على ضرب الصحافيين واصفا اياهم باعداء الثورة	الحبيب اللوز عضو مجلس شورى حركة النهضة و عضو المجلس التاسيسي		قطاع الاعلام و الصحافة	يوم 7 سبتمبر 2012
اتهام نقابة الصحفيين باللاوطنية على خلفية نجاح الاضراب العام	حليمة القني نائبة المجلس الوطني التاسيس عن حركة النهضة		النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين	يوم 19 اكتوبر 2012

قطاع في الصحافة و الاعلام				
فرض مشاهدة تقرير صحفي و الموافقة على محتواه قبل بثه	وزير التكوين المهني و التشغيل عبد الوهاب معطر	قناة الحوار التونسي	الصحفية اروى بركات	يوم 11 ديسمبر 2012
هرسلة و شتم على خلفية انجاز تقرير حول تغيير النواب لاحزابهم السياسية	بعض أعضاء المجلس الوطني التأسيسي	قناة التونسية راديو كلمة	ماهر قاسم أمينة الزياتي	يوم 3 جانفي 2013
محاولة منع تنقل الصحفيين في اروقة المجلس للحد من اتصالهم بالنواب و الزامهم بالعمل داخل قاعة ضيقة ذات حواجز بلورية	محرزية العبيدي نائبة رئيس المجلس الوطني التأسيسي	جوهرة أف أم الحوار التونسي موزاييك أف أم شمس أف أم جريدة الشروق راديو كلمة راديو كلمة موقع جدل جريدة المغرب	نسرين علوش سهام المحمدي السيدة الهمامي أحلام العبدلي سرحان الشيخاوي هاجر المطيري أمينة الزياتي سهام عمار حسان القطلي	يوم 21 جانفي 2013
اصدار بلاغ صحفي يمنع الصحفيين من طرح أسئلة على رئيس الحكومة يوما	مصالح الاتصال برئاسة الحكومة		قطاع الاعلام و الصحافة	يوم 25 جانفي 2013

قبل عقده لندوة صحفية				
تهجم لفظي على الصحافة بعد مطالبتها بتسوية وضعيتها المهنية	والي بن عروس كمال الشرعبي	دائرة الاعلام و الندوات بولاية بن عروس	الصحفية خميسة بوهاني	يوم 27 فيفري 2013
محاولة المسؤول السياسي فرضه في حوار تلفزيوني و تهديده للزميل بالاتصال بداراة المؤسسة	فوزي بن جنات رئيس حزب الشباب الحر	القناة الوطنية الاولى	الصحفي إيهاب الشاوش	يوم 30 مارس 2013
اعتداء بالعرف المادي و المعنوي و منع الحصول على تصريح من وزيرة المرأة اثناء انعقاد المجلس الوطني لحزب المؤتمر	المستشار لدى رئيس الجمهورية الامجد القضامي	قناة حنبعل	المراسل الصحفي التيجاني بوديدح و المصور عادل النقاضي	يوم 31 مارس 2013

ج- اعتداءات المواطنين و أعوان الادارة و أنصار المجموعات السياسية

نوعية الاعتداء	المعتدي	المؤسسة الإعلامية	المعتدى عليه	تاريخ الاعتداء
اعتداء لفظي و شتم للصحفيات و منع طواقم	مجموعة من المتشدددين دينيا	القناة الوطنية الاولى. تلفزيون	مجموعة من الصحفيات و الفرق الصحفية	يوم 12 ماي 2012

تلفزية من استجواب رجال دين أثناء ندوة صحفي للاعلان عن عودة التدريس بجامع الزيتونة		البي بي سي		
تهديد الصحفيين و اقتحام قسم الاخبار باذاعة صفاقس	مجموعة مما يسمى برابطات حماية الثورة	الاذاعة الجهوية بصفاقس	صحفيات و صحفيي اذاعة صفاقس	يوم 23 ماي 2012
شتم الصحفيين عبر مكبر صوت و التهديد باقتحام المؤسسة	مجموعة من المشاركين في الاعتصام الذي استهدف التلفزة الوطنية	المقر المركزي للاذاعة التونسية	الصحفيين و العاملين بالاذاعة التونسية	يوم 23 ماي 2012
اعتداء بالعنف واللفظي و المادي و محاولة افتكاك و ائتلاف معدات العمل عند تصوير حريق نشب بسوق المنصف باي	مجموعة من التجار السلفيين بسوق المنصف باي	قناة الحوار التونسي مكونة من قناة فرانس 24	سعيدة الطرابلسي سامي البجاوي تاتيانا مسعد	يوم 24 ماي 2012
اقتحام مقر القناة و ائتلاف أغلب التجهيزات و	الامن لم يعثر بعد على المعتدين	قناة الحوار التونسي	مقر قناة الحوار التونسي بمنوبة	يوم 27 ماي 2012

سرقه عدد 6 آلات كاميرا و قدرت الاضرار بحوالي 200 ألف دينار				
اعتداء بالعنف و المادي و محاولة تهشيم الكاميرا خلال تصوير لقاء وزاري باهالي سيدي بوزيد	مجموعة من المنحرفين المعروفة بملاحقتها لنشاط المجتمع المدني و الصحفيين في سيدي بوزيد	قناة الحوار التونسي	الصحفي نور الدين السعيدي و المصور صابر السبوعي	يوم 2 جوان 2012
دفعها و اخراجها بالقوة من كواليس المسرح امام صمت الصحفيين المشرفين على الحفل	رجال حراسة في حفلة "تونيتون"	جريدة اخبار الجمهورية	سناء المجاري	يوم 12 جوان 2012
التهجم و المادي و اللفظي على الفريق و التلفزيوني و محاولة افتكاك الكاميرا	قيم تعليم ثانوي	قناة الحوار التونسي	الصحفية سميرة المصور سوري الصحفي عمر كيلاني	25 جوان 2012
اعتداء بالعنف و الشديد و	اشخاص 4 لاحقوه و اقتحموا منزله	جريدة الشروق	الصحفي خالد القفاوي	يوم 30 جوان 2012

تهشيم حاسوبه الشخصي				
اعتداء بالعنف المادي و تهشيم آلة الكاميرا	مجموعة من انصار حركة النهضة مساندة لمعتمد جبنيانة	قناة الحوار التونسي	المصور الصحفي انيس بن سالم	يوم 30 جوان 2012
محاولة ائتلاف آلات التصوير و رفع شعارات مناهضة للاعلام	مجموعة من أعضاء لجنة تنظيم المؤتمر التاسع لحركة النهضة	عدة مؤسسات محلية و اجنبية موزاييك أف أم قناة نسمة جريدة المغرب الحوار التونسي جريدة المغرب	عدد من الصحفيين التونسيين و الاجانب شاكر بسباس أيمن معتوق حسان العيادي بوخضرة حاجي سهام عمار	يوم 14 جويلية 2012
اعتداء بالعنف المادي و اللفظي أثناء اعدادهم لشريط وثائقي حول المساجد في الكاف	مجموعة من المتشدددين دينيا	شركة الياسمين للانتاج	المصور محمد علي الفج و التقني احمد خليف	يوم 14 جويلية 2012
اعتداء بالعنف المادي و محاولة تهشيم آلة التصوير و التتبيه على الفريق	مجموعة من المنحرفين الذين يستهدفون الحركات الاحتجاجية	قناة الحوار التونسي	الصحفي نور الدين السعيدي و المصور الصحفي صابر السبوعي	يوم 26 جويلية 2012

بالتوقف عن تصوير احتجاجات الاهالي				
اعتداء بالعنف ومنع من مواصلة العمل اثناء تغطية احتفالات عيد المرأة	مجهول	قناة الجزيرة	الصحفي رضا تمتاز	يوم 13 اوت 2012
الاعتداء بالعنف تغطية مظاهرات بسيدي بوزيد	مجهول	قناة الجزيرة	الصحفي محمد البقالي والتقني وليد الفالحي ومهندس البث محمد شرف	يوم 14 جويلية 2012
رشق مقر الاذاعة بالحجارة ومحاولة اقتحامه الاعتداء بالعنف وافتكاك الة التصوير	مجموعة من المواطنين حارسان بمصنع الطماطم بمجاز الباب	اذاعة قفصة قناة الحوار التونسي	الصحفيون والعاملون معز السمراني ومولدي الزوابي	يوم 14 اوت 2012
تهشيم آلات التصوير والاعتداء بالعنف	الحراس الشخصيين لراشد الغنوشي		مجموعة من الصحفيين	21 أكتوبر 2012
الاعتداء بالعنف اللفظي عبر شبكة التواصل الاجتماعي	مجهولون	الصباح نيوز	الصحفية أميرة الدريدي	29 أكتوبر 2012

10 نوفمبر 2012	المراسل علي القلبوسي	وكالة ووستوك الفرنسية وجريدة الشرق الصعودية	مواطنون بققصة	الاعتداء بالعنف
13 نوفمبر 2012	الصحفية سهام عمار	موقع جدل	أعوان القطار الرابط بين النفيسة والعاصمة	مضايقه ومنع من التصوير
16 نوفمبر 2012	الصحفي جمال العكرمي والمصور حكيم الزيتوني	قناة حنبعل	شبان محتجون في مقر ولاية ققصة	الاعتداء بالعنف اللفظي
17 نوفمبر 2012	المصور اسامة عبد القادر	الحوار التونسي	مجهولون	افتكاك آلة التصوير
22 نوفمبر 2012	عشرون صحفيا من وسائل اعلام مختلفة	وسائل اعلام	إدارة التلفزة التونسية	منع من الدخول لمقر التلفزة لتغطية وقفه احتجاجية
3 ديسمبر 2012	صحفيون	إذاعة المناجم بققصة	محمد عرفة رئيس وكالة النهوض بالصناعة بققصة	التهجم
4 ديسمبر 2012	الصحفي أحمد نظيف والمصور مهند الزائري الصحفي لطفي الوافي	ثانيت برس راديو كلمة قناة الحوار التونسي	رابطات حماية الثورة بتونس وأنصار حركة النهضة	الاعتداء بالعنف

الاعتداء بالعنف ومنع التصوير	أعوان المركب التجاري شومبيونلافيات	موقع المشهد التونسي	الصحفي بوخذرة حاجي والمصور هشام عبد السيد	
الاعتداء المادي	عضو بلجان حماية الثورة بصفاقس		المراسلة مريم البربري	
الاعتداء اللفظي ومنع التصوير	نقابيون	قناة الجزيرة	الصحفي حافظ مرييح والمصور محمد أمين بن نجمة	5 ديسمبر 2012
اعتداء مادي ولفظي	عناصر تابعة لرابطة حماية الثورة تونس	قناة الحوار التونسي	الصحفية سعيدة الطرابلسي والمصور سامي البجاوي	8 ديسمبر 2012
منع تصوير لقاء اتحاد الشغل مع رئاسة الحكومة	رئاسة الحكومة	قناة التونسية	الصحفي سعيد الزواري	11 ديسمبر 2012
تهجم والاعتداء بالعنف اللفظي	تقني بالتلفزة التونسية	قناة الحوار التونسي	الطاهر بن حسين	25 ديسمبر 2012
الاعتداء بالعنف والتهديد بالقتل ذبحا وإتلاف آلة التصوير	منتمون إلى التيار السلفي بمعمدية دوار هيشر	قناة الحوار التونسي	فريق صحفي	31 ديسمبر 2012
الاعتداء اللفظي والمعنوي خلال الاحتفالات بالذكرى الثانية للثورة	مواطن بالعاصمة	صوت الشعب	الصحفية صفاء متاع الله	12 جانفي 2013

13 جانفي 2013	الصحفي حافظ مرييح والمصور أنيس أودو	قناة الجزيرة	مواطنون بسيدي بوسعيد	الاعتداء اللفظي والشتيم ومنع من تصوير أحداث حرق مقام سيدي بوسعيد الباجي
14 جانفي 2013	الصحفي بوخزرة حاجي والمصور هشام عبد السيد الصحفي مجدي الورفلي الصحفيان ناجي البغوري وزيايد الهاني	قناة الحوار التونسي موقع ايلاف جريدة الصحافة	مجموعة تنتمي إلى التيار السلفي لجان حماية الثورة بتونس مجموعة من أنصار الحكومة	الاعتداء اللفظي وتكفيرهم واتهامهم بأعداء الثورة خلال احياء الذكرى الثانية للثورة اعتداء لفظي ومادي التهديد بالقتل والسب والشتيم
17 جانفي 2013	الصحفي فتحي الرحيمي	إذاعة صوت المناجم بقفصة	انصار الترويكيا	طرد ومنع من تصوير تحرك احتجاجي بقفصة
21 جانفي 2013	صحفيون ومدير	إذاعة صبرة أف أم	منتمون لرابطة حماية الثورة بالقيروان	الاعتداء المادي واللفظي وافتكاك آلة التصوير

22 جانفي 2013	الصحفي رضا تمتاز والمصور ضياء ساسي	قناة الجزيرة	مجموعة من أساتذة التعليم الثانوي	الاعتداء المادي واللفظي ومنع من تصوير وقفه احتجاجية
25 جانفي 2013	الصحفي رياض الحيدوري والمصور عمر كيلاني	وحدة الانتاج التلفزي التابعة لقناة الحوار التونسي	مجموعة من المعتصمين	منع تغطية اعتصام أمام مكتب البريد بمعمدية أم العرايس
27 جانفي 2013	الصحفي فتحي الرحيمي	إذاعة صوت المناجم بقفصة	أنصار الحكومة وأعوان حراسة	التهم والإتهام ببت البليلة والفوضى ومنع تصوير وقفه احتجاجية لعمال آلية 116
30 جانفي 2013	الصحفي سعيد الزواري والمصور خاباب بن صالح	قناة التونسية	إدارة التلغزة التونسية	منع من دخول مقر التلغزة لتصوير إعتصام
1 فيفري 2013	الصحفي التيجاني بوديدح	وحدة الانتاج التلفزي بالقبروان	منتمون لرابطة حماية الثورة بالقبروان	الاعتداء بالعنف اللفظي و محاولة منع تصوير تحرك احتجاجي

مناهض لاجتماع شعبي للحزب الجمهوري		التابعة لقناة حنبعل		
الطعن بسكين و سلبه هاتفه الجوال و محفظته الشخصية	مجموعة من المنحرفين بولاية نابل	قناة الزيتونة	المراسل نبيل الحجري	3 فيفري 2013
الاعتداء و المادي و اللفظي و سرقة آلة تصوير و هاتف جوال و منع من تغطية احتجاجات ثلث اغتيال شكري بلعيد	متظاهرون بقفصة	دار الانوار قناة تونس الاخبارية	الصحفي عادل العكرمي و الزغودي و سماح الجميلي حسام بوشيبية	6 فيفري 2013
الرشق بالحجارة اثناء تغطية احتجاجات اجتماعية	متظاهرون بقفصة	اذاعة كاب اف ام	الصحفي مروان كسيرة	8 فيفري 20133
الاعتداء بالعنف اثناء استجواب احد قيادي حركة النهضة بالجهة	مواطنون بقفصة	قناة التونسية	فريق صحفي	10 فيفري 2013

16 فيفري 2013	الصحفية مريم زمزاري	جريدة صوت الشعب	انصار حركة النهضة	الاعتداء و المادي و اللفظي و وصفها بخائنة الوطن
27 فيفري 2013	الصحفي علي العبيدي	موقع جدل	منتمون الى التيار السلفي بسيدي بوزيد	هرسلة و محاولة تعنيف و منع من تغطية محاضرة فكرية
1 مارس 2013	الصحفية سميرة سوري	وحدة الانتاج التلفزي بقفصة التابعة لقناة الحوار التونسي	مجهول	صدمها بدارجة نارية و شتمها بابشع النعوت
3 مارس 2013	المراسل الحبيب الحفيان المراسل رؤوف عزيز الصحفي توفيق الصخري	اذاعتا صفاقس و تطاوين اذاعة الشباب	جماهير رياضية بمدينة قابس	محاولة الاعتداء بالعنف اثناء تغطيتهم لمقابلة كرة القدم بمدينة قابس
8 مارس 2013	فريق صحفي	وحدة الانتاج التلفزي التبع للتلفزة الوطنية	مجموعة من المواطنين	الاعتداء و بالعنف و تهشيم السيارة الادارية التي كانت تقل الفريق الصحفي

الاعتداء بالعنف الشديد و تهشيم آلة التصوير اثناء انجاز تقرير حول التحرش الجنسي بمدرسة اعدادية	مجموعة من مواطني طبربة	قناة حنبعل	فريق صحفي (برنامج (الحقيقة)	12 مارس 2013
مكالمات هاتفية تتضمن تهديدات بالعنف و دعوة عبر شبكة التواصل الاجتماعي للاجتثاث النقابيين من المؤسسة	رابطه حماية الثورة بساقية الزيت	اذاعة صفاقس	صحفيون و العاملون	+13 14 مارس 2013
الشتم و السب و طردهم ومنعهم من التصوير	مواطنون بشارع الحبيب بورقيبة بالعاصمة	الجزيرة مباشر	فريق صحفي	16 مارس 2013
اقتحام مقر الاذاعة و فك الاعتصام بالقوة	رابطه حماية الثورة	اذاعة الزيتونة	صحفيون و عاملون	3 افريل 2013
الاعتداء بالعنف المادي اثناء تغطية الاحتجاجات بينزرت على	مواطنون بينزرت	موقع جدل الالكتروني	الصحفي حلمي الهامي	16 افريل 2013

خلفية قرار رابطة كرة القدم				
قطع الطريق و التهديد بواسطة السكاكين و الالات الحادة و السطو على الة تصوير	مجموعة من الشبان	وحدة الانتاج التلفزي بصفاقس التابع للتفزة التونسية	فريق صحفي	23 افريل 2013
الاعتداء بالعنف اللفظي و محاولة الاعتداء بالعنف المادي اثاء تغطية تحرك احتجاجي عمالي بالمنطقة الصناعية	ادريون بالمنطة الصناعية بين عروس	قناة الحوار التونسي	فريق صحفي	26 افريل 2013
الاعتداء بالعنف الشديد و المادي و اللفظي و اتلاف معدات و التسجيل و التصوير	مجموعة من الاشخاص بسيدي بوزيد	وات التلفزة التونسية قناة الحوار التونسي جريدة التونسية	المرسل شوقي غامني المراسل نوفل الحرشاني المصور صابر السبوعي	28 افريل 2013

اقترام منزله و الاعتداء بالعنف المادي و اللفظي و محاولة الاعتداء عليه جنسيا	مجهولون	جريدة الصريح جريدة الشروق صحيفة الجرارة	المراسل محمد صالح غانمي المراسل الهادي عافي المراسل قيس عماري الاعلامي سليم بقدة	
اعتداء لفظي وحجز آلة التسجيل ومنعها من التغطية	عضو لجنة تنظيم اجتماع الداعية المصري محمد حسان بالحمامات	إذاعة المنستير	المراسلة الصحفية روضة العلاقي	2 ماي 2013

الحملة ضد الإعلام

أ - حملات التشويه

هدد المستشار السياسي السابق لرئيس الحكومة لطفي زيتون بنشر القائمة السوداء للصحفيين المتورطين مع النظام السابق. واستعمل هذا التهديد للضغط على العاملين في قطاع الإعلام بهدف تركيعهم وتكميم أفواههم.

وقد تم تداول قوائم سوداء للصحفيين على الموقع الاجتماعي فايسبوك ذات طابع تحريضي كان من المفترض أن تأخذها السلط المعنية على محمل الجد. وتحتوي هذه القوائم على

أسماء إعلاميين يقول مروجوها إنهم "مورطون مع النظام السابق" ويندرج هذا التصرف في إطار حملة ممنهجة ضد الإعلاميين ومحاولات الترهيب والتهديد التي يتعرض لها الصحفيون.

كما يأتي ترويح هذه القوائم المزعومة مواصلة لحملة التشهير والتشويه التي تقوم بها بعض الصفحات المشبوهة على هذه المواقع الاجتماعية.

ولئن يصعب التثبت من الجهة التي تروج لأية قائمة سوداء مزعومة، إلا أن الأكد أن هذه القوائم تأتي في سياق محاولات تركيع الإعلام وضرب استقلاليته وحرية والسعي إلى الأذرع والترهيب وخاصة محاولات تحريض المواطنين ضد الإعلاميين التونسيين. وهو ما يفسر ما لحق تداول هذه القوائم من حملة تشويه طالت عديد الصحفيين تتضاف إلى دعوات ما يسمى بـ"تطهير الإعلام"، حيث تلقى عدد من الزملاء رسائل شتم وتلب عبر هذه المواقع الاجتماعية إما على الحائط الشخصي أو عن طريق رسائل خاصة وأيضاً بواسطة البريد الإلكتروني أو الهواتف الخاصة. كما أنّ عدة صفحات على المواقع الاجتماعية ولاسيما منها المحسوبة على التيار الديني المتشدد تدعو إلى مقاطعة وسائل الإعلام "العلمانية" حسب تعبيرها.

تقوم بعض الجرائد بالإساءة إلى الإعلاميين حيث تعمدت جريدة "الضمير" مثلاً العمل على تشويه المناضلين ورموز مهنة الصحافة والمساس من اعتبار رئيسة النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين الزميلة نجبية الحمروني والرئيس السابق الزميل ناجي البغوري والعمل على تشويههما بأسلوب يذكرنا بما كانت تقوم به خرقات الصحافة التي وظفها نظام بن علي لتشويه المعارضين والمس من شرفه، وهو أيضاً نهج اتخذته كذلك جريدة "المساء" التي يمولها المال السياسي الفاسد والمشبوه حيث تعرضت مجموعة من الصحفيين إلى حملة تشويه على صفحاتها ووجهت لهم تهم أخلاقية لتشويه سمعتهم بطريقة أسوأ مما كانت تقوم به الصحافة الصفراء في عهد بن علي. وقد تعرضت سهام عمار (جريدة المغرب و موقع "جدل" حالياً)، شذى الحاج مبارك (جريدة المغرب) و جيهان اللواتي (إذاعة المنستير). إلى حملات غير أخلاقية.

التجاوزات على مستوى الفايسبوك وقرصنة بعض المواقع

- في إطار استهداف قيادة النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، تعرض بعض أعضاء المكتب التنفيذي للنقابة إلى حملة تشويه وهناك للأعراض على خلفية مواقفهم وآرائهم وهي حملات تقودها أطراف مشبوهة متخفية وراء أسماء

مستعارة عبر شبكات التواصل الاجتماعي على غرار الحملة التي تعرضت لها نقبية الصحفيين نجيبة الحمروني وعضو المكتب المستقل زياد الهاني والكاتب العام منجي الخصراوي وهي ممارسات طالت أيضا عديد الإعلاميين في تونس.

- تمت قرصنة الموقع الإخباري للنقابة الوطنية للصحافيين التونسيين في شهر نوفمبر 2012 وترك القراصنة رسالة تهديد على الصفحة الرئيسية للموقع بعد تعرضه لعملية إغراق ممنهجة انطلقت منذ فترة في إشارة إلى نية الاستهداف.

- تعرض موقع "نواة" لعدد محاولات القرصنة وذلك عبر هجمات الكترونية تضعف الموقع وتجعله سهل الاختراق وتتأتى معظم هذه الهجمات من داخل التراب الوطني.

ب - محاكمة الصحفيين

رغم عدم "اعتراف" الحكومة المؤقتة بالمرسوم عدد 115 إلا أنّ هذا المرسوم يجد قبولا عندما يتعلّق الأمر بمحاكمة الصحفيين، فضلا عن لجوء القضاء في أكثر من مناسبة للمجلة الجنائية في جرائم الصحافة وهو ما يخالف القانون، وعندما يتعلّق الأمر بالاعتداءات عليهم فإن النيابة العمومية لا تحرك ساكنا.

وقد سجلت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين العديد من إحالات لصحفيين على القضاء:

✓ أحيل الصحفي غازي المبروك يوم 06 نوفمبر 2013 أمام قاضي التحقيق بالمحكمة الابتدائية بالمهدية بتهمة "الإساءة إلى الغير أو إزعاج راحتهم عبر الشبكات العمومية للاتصالات" وذلك على خلفية تحقيق صحفي كتبه في أوت 2011 ونشر بموقع "تونس تنتخب" تحت عنوان "عمال بومرداس يعانون في مصانع الغزل". ورغم أن المقال كان مدعّما بشهادات ضحايا الانتهاكات ومستوفيا لشروط المهنيّة، ورغم تمتع صاحب المصنع بحق الردّ على صفحات الموقع، فإنّه قد وقع التحقيق مع الصحفي بتهم "التلب ونشر أخبار زائفة والتشهير".

✓ مثل غسان القصيبي الصحفي بجريدة الشعب يوم 13 ديسمبر 2012 أمام محكمة الاستئناف بالعاصمة بتهم الإساءة إلى الغير عبر الشبكة العنكبوتية والقذف العلني

وذلك على خلفية نشر معطيات وردت في بيان للنقابة العامة للتعليم الثانوي حول ملفات فساد بوزارة التربية وحكم القضاء بعدم سماع الدعوى.

✓ كما مثلت الصحفية نادية الزاير (جريدة الضمير) أمام القضاء بتهمة التلب والشتم صحبة رئيس التحرير محمد الحمروني بعد شكاية من الرئيس السابق لاتحاد الصناعة والتجارة ببنزرت على خلفية تحقيق حول اختفاء ملياران من المليمات بالإتحاد وذلك يوم 27 ديسمبر 2012 على الرغم من تمتعه بحق الرد.

✓ حفظ البحث التحقيقي في حق الصحافي بجريدة "الطريق الجديد" عادل الحاجي يوم 02 نوفمبر 2013 الخاص بتهمة "التلب" و "نشر أخبار زائفة من شأنها أن تتال من صفو النظام العام" كان وزير التعليم العالي منصف بن سالم قد رفعها ضده يوم 18 جوان 2012 على خلفية مقال قد نشره يوم 16 من نفس الشهر ينتقد فيه أداء الوزير.

✓ أحيل يوم 26 ديسمبر 2012 رمزي الجباري مدير صحيفة "السفير" على الدائرة الجناحية الثامنة بالمحكمة الابتدائية بتونس بعد شكاية من قبل 06 مديرين عامين بوزارة التكوين المهني والتشغيل على خلفية تحقيقات نشرت على صفحات الجريدة تتعلق " بملفات فساد في الوزارة" و تتحدث عن "ترقيات وامتيازات تمتع بها أعلام النظام السابق فيها وقد حضر الجباري بحالة سراح وتم تأجيل البت في هذه القضية.

✓ محاكمة الصحفي ياسين النابلي من أسبوعيّة صوت الشعب بتهمة التلب وفق الفصل 55 من المرسوم عدد 115 المؤرخ في 02 نوفمبر 2011 والمتعلق بحرية الصحافة والطباعة والنشر في قضية رفعه ضده رئيس مدير عام لأحدى الشركات الفلاحية على خلفية مقال نشر بجريدة صوت الشعب.

✓ مثلت الصحفية بجريدة "الصباح الأسبوعي" منية العرفاوي يوم 02 جانفي الجاري أمام فرقة الأبحاث المالية والاقتصادية لإتمام جلسات مسألتها حول فحوى تحقيق كانت نشرته يوم 26 مارس الماضي حول تجاوزات في السجون التونسية اعتمدت فيها على تصريحات لمسؤولين في نقابة السجون والإصلاح.

✓ كما أصدرت النيابة العمومية مساء يوم 04 جانفي قرارا بمنع المدونة والصحفية ألفة الرياحي من السفر على خلفية فتح تحقيق قضائي في محتوى وثائق كانت نشرتها وتتعلق بشبهات إهدار المال العام من قبل وزير الخارجية التونسي.

وتواجه الرياحي تهما تتعلق بـ"هضم جانب موظف عمومي" وفق أحكام الفصل 125 من المجلة الجزائية و "نسبة أمور غير حقيقية وغير صحيحة إلى موظف عمومي" طبق الفصل 128 و "القذف" طبق الفصلين 245 و 247 من المجلة نفسها. إضافة إلى تهمة "الإعتداء على المعطيات الشخصية" وفقا لقانون سنة 2004 و "الإساءة إلى الغير عبر الشبكة العمومية للاتصالات" طبق الفصل 86 من مجلة الاتصالات.

✓ على خلفية تصريحات بثت على قناة "حنبعل" خلال شهر جوان 2012 حول حادثة معرض العبدلية مثل الصحفي لطفي العماري يوم 8 جانفي 2013 صحبة المنشط التلفزيوني وليد الزراع أمام المحكمة الابتدائية بأريانة بسبب شكوى تقدم بها السيد محمد علي بوعزيز من أجل التلب والشتم ويوم 29 جانفي للتصريح بالحكم قضت بعدم سماع الدعوى بسبب بطلان الإجراءات.

✓ كما مثل الصحفي لطفي لعماري رئيس تحرير أسبوعية "حقائق" أمام المحكمة الابتدائية بتونس يوم 09 جانفي بتهمة التلب والشتم طبقا للفصلين 55 و 57 من المرسوم عدد 115 على خلفية مقال صدر له بجريدة "حقائق" الأسبوعية سابقا وقد تأجلت الجلسة إلى يوم 24 أفريل.

✓ مثل الصحفي صابر المكشر رئيس قسم الشؤون القضائية أمام حاكم التحقيق بالمكتب 20 بالمحكمة الابتدائية بتونس لاستنطاقه حول تهمة كانت أثارها النيابة

العمومية بابتدائية تونس بتاريخ 10 جانفي 2013 إثر نشره تحقيقا في نفس اليوم بجريدة "الصباح" حول تطورات قضية رجل الأعمال فتحي ديمق ورغم حفظ القضية في شأنه فإنه لم يتم احترام القانون باعتبار أن الصحفي المكشّر لم يعتد على سرّ التحقيق وإنما تناول الموضوع.

✓ صدر حكم غيابي في حق الصحفي نزار بهلول مدير موقع "بزنس نيوز" الالكتروني بتاريخ 10 جانفي 2013 والمتعلق بقضية رفعها ضده سفير تونس بالإمارات العربية المتحدة أحمد بن مصطفى على خلفية تحقيق كان الموقع نشره سابقا والقاضي بسجنه لمدة 04 أشهر نافذة .
وقد مثل الصحفي يوم 19 فيفري 2013 أمام القضاء بعد قبول الطعن الذي تقدم به حيث أصبح بذلك الحكم بالسجن لاغيا.

✓ كانت تعاونية الحوادث المدرسية المنضوية تحت لواء وزارة التربية قد رفعت قضية ضد الصحفية منى البوعزيزي (جريدة الشروق) على خلفية مقال كتبته حول تجاوزات حاصلة بهذه التعاونية وذلك بتهمة التلب والتشهير.
وقد مثلت الصحفية يوم 31 جانفي 2013 أمام أنظار المحكمة الابتدائية بتونس 1 للتحقيق معها بموجب شكوى تقدم بها "الحاجي الكبلوطي" بصفته رئيس مجلس إدارة تعاونية الحوادث المدرسية والجامعية على خلفية مقال نشرته الزميلة بجريدة الشروق بتاريخ 07 سبتمبر 2012 تحدثت فيه عن بعض المشاكل والإخلالات بالتعاونية كما تمّ استدعاء نفس الصحفية يوم 16 جانفي 2013 من قبل فرقة مكافحة الإجرام بالقرجاني على إثر شكاية من رئيس إتحاد الفلاحة والصيد البحري أحمد حنيدر جار الله.
وقد حكمت المحكمة يوم 31 جانفي الماضي بعدم سماع الدعوى لخلل في الإجراءات. لتستأنف الحكم يوم 02 فيفري 2013 مما يفيد بقاء القضية منشورة.

✓ يوم 31 جانفي وقع استدعاء محمد السعيد الكاتب العام للنقابة الأساسية لأعوان الإدارة والإنتاج والتقنيين بالتلفزيون التونسي للمثول أمام فرقة الأبحاث العدلية

بالعوية من أجل التحقيق في قضية اعتداء بالعنف رفعها ضده بعض من كانوا معتمدين أمام مقر التلفزة للمطالبة بتطهير الإعلام.

✓ كما مثل الصحفي زياد الهاني لدى قاضي التحقيق عدد 13 بالمحكمة الابتدائية بالعاصمة حول المعطيات التي كان صرح بها على قناة "نسمة تفيد تورط مسؤول امني في اغتيال الزعيم السياسي شكري بلعيد بعد أن فوجئ بوجود عناصر أمنية كانت تنتظره أمام القناة في ساعة متأخرة لتسلمه استدعاء للمثول أمام قاضي التحقيق يوم السبت 09 فيفري وقد استمع إلى الزميل كشاهد.

كما تلقى الزميل زياد الهاني استدعاء من قاضي التحقيق بالمحكمة الابتدائية بتونس للاستماع إليه يوم 3 ماي 2013 في القضية التي رفعها ضده مدير عام المصالح المختصة بوزارة الداخلية محرز الزواري بخصوص التصريحات سألها الذكر .

✓ قامت آمال غويل نائبة بالمجلس التأسيسي عن حركة النهضة بمقابلة الصحفي سفيان بن فرحات بعد تصريحه حول شجار نشب بين نائبات نهضويات بالمجلس التأسيسي تسبب في إسقاط كاميرا القناة الوطنية وذلك خلال شهر مارس 2013 .

✓ استمعت النيابة العمومية إلى الصحفية خديجة اليحياوي (جريدة الشروق) وذلك يوم الاثنين 11 مارس 2013 على خلفية ما نشرته حول تمكن السلطات التونسية من إلقاء القبض على كمال القضاضي منفذ عملية اغتيال المناضل الوطني الشهيد شكري بلعيد بعد أن سلمته السلطات الجزائرية لها، وقد طلبت اليحياوي إحالتها على قاضي التحقيق بالمكتب الثالث عشر المتعهد بملف قضية الاغتيال، فتم الاستماع إلى أقوالها على سبيل الاسترشاد.

✓ قامت المحكمة الابتدائية بتونس بالنظر في القضية المرفوعة ضد الصحفي بجريدة "السور" توفيق العوني والذي اتهم بالتلب ونشر الأخبار الزائفة وفقا للفصلين 54 و 55 من المرسوم 115. والتي رفعها ضده رئيس جمعية "النسر الرياضي" و القيادي بحركة النهضة فرج الجامي على خلفية نشره مقال يوم 12 سبتمبر 2012 ذكر فيه أن الشاكي اعتدى بالعنف على قاض ونقيب بالحرس الوطني وتهجم على صحافيين بالمهرجان الصيفي بالمنيهلة ووصفهم بالصحافة الصفراء.

✓ استدعاء الطاهر بن حسين مدير قناة الحوار التونسي للحضور يوم الخميس 11 أفريل للتحقيق معه بتهمة "نشر أخبار زائفة من شأنها أن تتال من صفو النظام

العام والمشاركة في ذلك" على خلفية تصريحات اتهم فيها راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة بدعم محرز الزواري مدير المصالح المختصة بوزارة الداخلية بتشكيل جهاز أمني مواز واغتيال الشهيد شكري بلعيد.

ت - التهديدات بالقتل ضد الصحفيين

ظاهرة جديدة برزت بعد انتخابات 23 أكتوبر، وهي التهديد بالقتل لكل من يخالف السلطة القائمة في الرأي. وتم تنفيذ تلك التهديدات باغتيال المناضل الوطني الشهيد شكري بلعيد يوم الأربعاء 06 فيفري 2013 على الساعة الثامنة والرابع صباحا، وقد ارتفعت اثر ذلك التهديدات للناشطين والحقوقيين والسياسيين والصحفيين، مما يمثل منعرجا خطيرا وتهديدا واضحا لحرية التعبير والكلمة ونوعا مستحدثا من محاولات تدجين الإعلام في تونس اليوم إذ أصبح للصحفيين نصيب الأسد من التهديدات بالقتل وقد أضحوا مستهدفين بسبب طبيعة عملهم وأصبحت سلامتهم الجسدية مهددة، فقد شهدت تونس حملة لم يسبق لها مثيل ضد الإعلاميين فكثرت التهديدات بالقتل في حق عدد منهم عرفوا إما بجرأتهم في نقد الحكومة أو من الذين صرحوا بمعلومات تتعلق من قريب أو بعيد بعملية اغتيال الشهيد شكري بلعيد.

وتعد هذه التهديدات منعرجا خطيرا يهدد حرية التعبير والعمل الصحفي في تونس وهو ما يستوجب ضرورة التحري حول الأشخاص والأطراف التي تقف وراءها والتحري كذلك حول مدى جديتها بالإضافة أيضا إلى توفير الحماية الأمنية الضرورية للصحفيين المستهدفين والتي أصبحت سلامتهم الجسدية مهددة في أي وقت.

كما يجب محاربة هذه الظاهرة الغريبة على المجتمع التونسي وكشف الأطراف التي تلجأ إلى هذه الأساليب والتي تتخذ من العنف والتطرف الديني طريقة للقضاء على خصومها.

استهدف أيضا الصحفي توفيق بن بريك على الموقع الاجتماعي "الفيسبوك" وأهدر دمه في أكثر من مناسبة من قبل بعض التيارات المتشددة دينيا بالإضافة إلى ذلك فقد وصل الأمر إلى ترصد منزله من قبل مجموعة من الأشخاص استفسروا

عنه يوم الثلاثاء 26 فيفري حوالي منتصف الليل متوجهين بالسؤال إلى حارس العمارة حيث يقطن.

وقع استهداف المنشط بقناة التونسية معز بن غربية على صفحات بعض المواقع الاجتماعية حيث أدرج اسمه ضمن قائمة الشخصيات المراد اغتيالها.

تعرض كل من نوفل الورتاني وهيثم المكي (إذاعة موزاييك) إلى تهديدات بالقتل والتصفية الجسدية وذلك عبر اتصال هاتفي يوم 12 فيفري 2013 وذلك على خلفية عملهما الإعلامي الذي على ما يبدو لم يرق لبعض الأطراف المتشددة، وهو ما استوجب الاستجداء بوزارة الداخلية لتوفير تعزيزات أمنية أمام مقر الإذاعة.

تعرض أيضا الصحفي زياد الهاني لتهديد بالقتل وذلك على خلفية التصريحات التي أدلى بها فيما يتعلق بقضية اغتيال الشهيد شكري بالعيد وخاصة ما يتعلق منها بتورط محرز الزواري المدير العام للمصالح المختصة بوزارة الداخلية في عملية الاغتيال السياسي هذه، وعلى اثر ذلك سارعت وزارة الداخلية بإرسال استدعاء للإعلامي زياد الهاني للمثول أمام التحقيق كشاهد في هذه القضية في حين أن إجراءات مماثلة قد تستدعي وقتنا أطول بكثير لاستدعاء الشهود.

وفي نفس الإطار تعرض الصحفي رمزي بالطيبي (موقع نواة سابقا) إلى تهديد بالقتل ودعوات لتصفيته وذلك على خلفية المقالات التي نشرها أو التي ساهم في صياغتها مع فريق موقع نواة والمتأتية من المعلومات التي تحصل عليها الفريق الصحفي للموقع في قضية اغتيال شكري بالعيد والمتعلقة بوجود جهاز امني موازي سمي " أولاد الشيخ" وذلك ضمن ما يعرف بمنهج عمل صحافة الاستقصاء.

وفي نفس السياق أيضا وصلت الصحفي سفيان بن فرحات (جريدة لابراس) تهديدات مماثلة بالقتل على خلفية تصريحاته في ما يخص نفس القضية كان أدلى بها على قناة نسمة.

كما كان الصحفي حمزة البلومي (إذاعة شمس أف أم وقناة نسمة) عرضة لتهديد بالقتل عن طريق مکتوب أرسل إليه يتهمه فيه "ببث البلبلة والفتنة وتزييف الحقائق" كما دعت الرسالة أيضا إلى حرق قناة نسمة .

كما تعرض الزميل ناجي البغوري الرئيس السابق لنقابة الصحفيين إلى التهديد بالقتل في احتفالات الذكرى الثانية للثورة يوم 14 جانفي 2013 من قبل أشخاص ينتمون لرابطة حماية الثورة. كما تعرض خلال شهر فيفري إلى عملية مراقبة من قبل مجهولين عمدوا إلى القدوم إلى مقر عمله والاستفسار عن أوقات قدومه

وأوقات مغادرته له كما توقّف شخصان آخران على متن سيارته وبقيا يراقبان المكتب لمدة طويلة. بالإضافة إلى تهديدات أخرى تلقاها عبر الانترنت. كما أن موقع نواة الإلكتروني كثيرا ما تعرض في الفترة الأخيرة إلى تهديدات واستهداف وحملات تشويه.

وكذلك المدون والصحفي ومساعد تحرير موقع "جدل" سفيان الشورابي قد تعرض إلى تهديد بالقتل والتصفية بالإضافة إلى تلقيه تهديدات يومية على هاتفه الجوال على خلفية مقالاته الناقد للحكومة وللنظام الحاكم.

كما تعرض الصحفي أحمد نظيف لتهديد بالقتل عبر هاتفه الجوال بالإضافة إلى حملات التشويه المتتالية وذلك على خلفية كشفه لمعسكرات التدريب لمجموعة من الإرهابيين الذي تشرف عليه حسب مصادر الصحفي مجموعة من كوادر أمنية قطريّة والتي تلقى تعاوناً لوجستياً من طرف حركة النهضة. كما تعرض الزميل إلى تهديد آخر بالقتل وذلك منذ تحقيقه في ملابسات قتل لطفي نقض بمدينة تطاوين من قبل رابطة حماية الثورة بالجهة.

الصحفي وليد الماجري (جريدة الصريح) تعرض يوم 30 جويلية 2012 إلى تهديد بالقتل من قبل مجموعة تدعي انتماءها للتيار السلفي متهمه إياه بكونه "كافر ويحارب الإسلام ويشهّر بالمجاهدين" على حد تعبيرهم، حصل ذلك بينما كان يقتني الصحف من كشك قريب من محل سكنه. كما تعرض إلى اعتداء من هذه المجموعة مما استوجب تدخل بعض المارة لإنقاذه، ويأتي هذا الاعتداء على خلفية نشره لسلسلة من التحقيقات حول ظاهرة العنف على الأساس الديني في تونس والظاهرة السلفية.

كما تلقى الصحافي والمنشط في إذاعة "شمس أف أم" وقناة "تونسنا" الخاصتين مهدي حواص رسالة تهديد بالقتل.

وذلك يوم 01 أبريل 2013 و جاء في الرسالة المكتوبة بخط اليد والتي وضعت في صندوق بريده " لقد قمنا بتحذير زملائك سابقا وها نحن نحذرك ونأمرك بأن تلتزم حدودك وإن تبتعد عن الحديث والخوض في السياسة وإلا فإنك ستلقى نفس مصير شكري بلعيد وعليك أن تأخذ العبرة مما حصل له". كما تضمنت الرسالة تعابير نابية وألفاظاً بذيئة تمس من كرامة وإنسانية الزميل حواص وذلك على خلفية آرائه ونقده للشأن السياسي في تونس.

كما صرح سليم بوخدير الصحفي والسياسي بأنه تلقى تهديدا وذلك يوم 13 مارس 2013 عبر رسالة مكتوبة بخط اليد ومرسلة عبر البريد تنعته بأقبح النعوت والأوصاف وتتوعده بأيام صعبة.

ويأتي ذلك على خلفية تصريحاته المتعددة في مختلف وسائل الاعلام التونسية والدولية حول ضرورة مقاومة الفساد ومحاسبة رجال الاعمال والساسة الذي كانوا أداة النظام السابق في قمع التونسيين وسرقتهم.

كما كان المصور الصحفي علي القربوسي يوم 19 ديسمبر الجاري محل تهديد وترويع عبر الشبكة العنكبوتية و عبر المكالمات الهاتفية والتي وصلت حد إهدار دمه حيث يُتهم "بتشويه المقاومة السورية" و المساهمة في " حملة مساندة لبشار الأسد عبر ظهوره على شاشة القناة الوطنية الأولى في نشرة الأخبار الرئيسية متحدثا عن وضعية الشبان التونسيين الذين يحاربون مع الجيش الحر في سوريا بعد أن أخطأ معد الخبر أثناء أخبار الثامنة بالقناة الوطنية حين عرّفه بكونه عائدا من جبهة القتال حيث كان يحارب النظام السوري في حين أنه كان يقوم بعمل صحفي بحت، ورغم سعية للتوضيح إلا أنه لم يتمكن من ذلك.

تعرض مراسل موقع "جدل" بسيدي بوزيد علي العبيدي إلى التهديد المباشر بالقتل من قبل سلفيين يوم 27 فيفري الجاري كأول تهديد مماثل في حق صحافي خارج العاصمة.

حصل ذلك عندما كان يُغطّي محاضرة فكرية بأحد جوامع سيدي بوزيد حيث أحاط به سلفيون وأخرجوه مرتين وإفتكوا هاتفه النقال. وصرّح العبيدي أنه لما انتهت المحاضرة حاول أحدهم ضربه لولا تدخّل بعض الحاضرين كما قام أكثر من شخص بتهديده بالقتل إنّ هو حاول تغطية تظاهرات مماثلة.

يوم 09 أفريل 2013 تعرض الصحفي والسياسي نور الدين بنتيشة (مدير موقع الجريدة الالكترونية) إلى تهديد بالقتل وذلك على اثر اجتماع خطابي في باب سويقة من قبل مليشيات تابعة لحركة النهضة على حد تعبيره.

ث- المحاصرة المالية والتضييق على حرية الإعلام

كان الإشهار العمومي وسيلة يستعملها النظام السابق للضغط على المؤسسات الإعلامية وكان يوزع على قاعدة الولاء، من قبل وكالة الاتصال الخارجي التي تتمركز لديها عملية توزيع الإشهار العمومي، إلا أنه بعد الثورة تم حل الوكالة، فأصبحت كل وزارة أو إدارة تسند الإعلانات والإشهار دون معايير، وبعد انتخابات 23 أكتوبر 2011، أصبح الإشهار يعطى حسب الولاء، لتستأثر بها مؤسسات دون غيرها.

أصبحت العديد من المؤسسات الإعلامية خاصة التي أنشأت بعد 14 جانفي تعاني من ضائقة مالية ومضايقات وتعطيلات مما يعرقل استمرار صدورها وعملها وذلك بسبب حجب الإشهار الرسمي عنها ومنحه لمؤسسات إعلامية أخرى تعد "موالية" للحكومة علما وأن عديد الصحف توقفت عن الصدور وبسبب الصعوبات المالية منها جريدة "حقائق" وجريدة "الأولى" وإذاعة "أكسيجين أف أم" في حين اضطرت إذاعة الشعانبي إلى قطع بثها بداية من أواخر شهر مارس 2013.

هذا وتعاني الإذاعات التي ظهرت بعد 14 جانفي من صعوبات مالية كبيرة بالمقارنة مع المصاريف التي تطلبها منها الوكالة التونسية للبحث علاوة على عدم حصولها على الإيرادات الشهرية الكافية أمام عدم تطبيق المرسوم 116 الخاص بالهيئة العليا للقطاع السمعي البصري وأمام عدم مراجعة المبالغ المطلوبة من قبل الوكالة التونسية للبحث.

تتعرض قناة "الحوار التونسي" في الفترة الأخيرة إلى محاولات لقطع الإعلانات عنها حيث قطعت شركة الإتصال الخاصة تونيزيانا، والعموميّة اتصالات تونس، وشركة فيتالي التعامل معها بهدف التضييق عليها مما اضطرها إلى طلب مساعدة المواطنين واطلاق حملات مساندة رمزية كحملة بيع المعدنوس.

ج- الضغوطات المهنية والصنصرة

- عمد الديوان الوطني للإرسال الإذاعي و التلفزيوني إلى التشويش على نذبات إذاعة "صوت المناجم" وذلك يوم 3 فيفري 2013 في مناسبتين بين 6 و 9 دقائق وهو فعل متعمد نظرا لعدم قدرة هذه المؤسسة الإذاعية على دفع معالم الإرسال.
- قام الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزيوني يوم 6 فيفري 2013 بقطع الإرسال ولمدة ساعات عن إذاعة "أوكسيجين أف أم" الجهوية الخاصة وذلك لعدم خلاص معالم البث والمقدرة ب 88 ألف دينار وتبعاً لذلك وقفت هذه الإذاعة عن الإرسال خلال شهر فيفري 2013
- يوم 4 فيفري 2013 أصدر قاضي التحقيق الأول بالمكتب الثالث لدى المحكمة الابتدائية بتونس أمراً قضائياً ينص على منع إذاعة "موزاييك أف أم" من بث حوار أجري مع زعيم تنظيم أنصار الشريعة سيف الله بن حسين الملقب بأبي عياض على اعتبار أن المحاور "هو شخص مطلوب للعدالة بتهمة الإرهاب وقد صدرت في حقه بطاقة جلب" وبدعوى وأن هذا الحوار "قد يؤثر على سير العدالة كما أنه يمكن أن يحوي عبارات مشفرة يوجهها أبو عياض إلى أنصاره".
- منعت جريدة الشروق نشر مقال للصحفي شكري الباصومي يتضمن خبراً حول منع دخول رواية "المشرط" لكمال الرياحي إلى السعودية دون أدنى تعليق رغم توجيهه ثلاث مراسلات تذكير إلى رئيس التحرير الأول بالجريدة مما يعد شكلاً من أشكال المنع من الكتابة ومصادرة الحق في التعبير.
- يوم 22 نوفمبر 2012 قامت إحدى الدوائر الإستعجالية بالمحكمة الابتدائية بتونس بإذن على عريضة مقدّمة من المكلف بنزاعات الدولة يقضي بمنع بث حوار مع صهر الرئيس المخلوع "سليم شيبوب" كان سيبت ليلاً في برنامج "التاسعة مساء" على قناة "التونسية" بتعلة أن هذا الحوار فيه تهديد للأمن الوطني وقد استمد هذا التعليق من مجرد بث مقتطف إشهاري من الحديث لم يؤكد تلك المخاوف وبالتالي فإن من شأن قرار المنع هذا أن يفتح الباب على مصرعيه لمراقبة المضامين الإعلامية قبل نشرها في تحدّ للقوانين التونسية.

- تعرض الإعلامي خالد بوميزة يوم 20 فيفري 2013 إلى نقلة تعسفية من الإذاعة الوطنية الناطقة باللغة العربية إلى إذاعة تونس الدولية الناطقة بالفرنسية وذلك قصد منعه من مواصلة تقديم حصته الأسبوعية التي أصبح محتواها يزج المدير العام خاصة بعد بث حصة خاصة حول مقتل شكري بلعيد.
- يوم 20 ماي 2012 أصدر الرئيس المدير العام للإذاعة التونسية بيانا تهجم فيه على منظوريه وعلى مجلس التحرير المنتخب لما استضافته الإذاعة الثقافية
- على إثر كشف الوكيل الجديد لإذاعة الزيتونة رشيد الطباخ لمفاتيح فساد خطيرة بالإذاعة وإقالته لبعض المسؤولين وعلى رأسهم محمد مشفر الذي ساعد صخر المطري صهر الرئيس المخلوع في إذاعة الزيتونة قبل الثورة، تم في شهر فيفري 2013 إيقاف برامج هذه الإذاعة والاكفاء ببث القرآن الكريم، من قبل عادل العلمي رئيس جمعية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (سابقا) والذي كان قد أتى بنفس هذا التصرف مع الدكتورة إقبال الغربي المديرية السابقة للإذاعة أمام صمت تام من الحكومة وتخاذلها عن إيجاد حل لهذه الوضعية.
- فرض الرئيس المدير العام لمؤسسة الإذاعة التونسية في شهر مارس 2013 على إذاعة المنستير الربط المباشر مع إذاعة "أم أف أم"، لنقل حوار مع رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي وهو ما يعد تدخلا في الخط التحريري وقد استنكر صحفيو وتقنيو وإداريو "إذاعة المنستير" هذا التدخل.
- تعرضت الصحفية شهرزاد عكاشة (ثانيت براس) في شهر أبريل 2013 للتهديد بمقاضاتها من قبل الكاتب العام للرابطة الوطنية لحماية الثورة محمد على الدعداع ورئيسها السابق محمد معالج على خلفية عزمها نشر وثائق تدينهما فيما يتعلق بقضية الفقيدي لطفى نقض.
- تعمد المدير العام لإذاعة شمس أف أم فتحي البحوري يوم 03 أبريل 2013 صنصرة مقال من الموقع الإلكتروني للإذاعة دون استشارة هيئة التحرير والمشرفين على الموقع وهو مقال يتحدث عن رحلة رئيس الجمهورية المؤقت المنصف المرزوقي بين ألمانيا وتونس والدوحة بتعلة أن الخبر يمس من هيئة مؤسسة رئاسة الجمهورية وهو ما يعتبر تدخلا في عمل هيئة تحرير المؤسسة.

ح - التعيينات على رأس المؤسسات الإعلامية العمومية

بسبب اصرار الحكومة على رفض الاعتراف بقوانين نافذة (المراسيم 41 و115 و 116) وعدم الجدية في إحداث هيئات وطنية مستقلة تسهر على إصلاح الإعلام وتعديله وهو ما افرز حالة من الفراغ التشريعي قامت الحكومة باستغلال ذلك لوضع يدها على قطاع الإعلام عبر تعيينات تعتمد على الولاءات الحزبية والانتماءات السياسية وضرب استقلالية المؤسسات الإعلامية نذكر منها تعيين إيمان بحرون على رأس مؤسسة التلفزة الوطنية وتعيين لطفي التواتي على رأس دار الصباح وما سببه هذا التعيين الأخير من اضطراب على أجواء العمل داخل الدار إلى جانب تعيين محمد المدب على رأس مؤسسة الإذاعة الوطنية.

- مازالت الحكومة المؤقتة تصر على حرمان الشعب التونسي من إعلام حر ومستقل من خلال التقافها على المراسيم التي تضمن تلك الحرية وخاصة في ما يتعلق بالأمر الترتيبي لإحداث هيئة تعديلية مستقلة، فتتعهد تعطيل العمل بالمرسومين 115 و 116 رغم وجود ترسانة من القوانين القمعية والزجرية، وأحدثت بذلك فراغا قانونيا استغلته في القيام بتعيينات على رأس المؤسسات العمومية سواء المكتوبة أو السمعية البصرية ولم تستند هذه التعيينات إلى أدنى المعايير الموضوعية والمهنية كما لم تتوخ أساليب شفافة وذات مصداقية.

خ- قضية دار الصباح

خاض أبناء دار الصباح طيلة أربعة أشهر معركة للدفاع عن استقلالية مؤسساتهم، وللتنديد بالتضييق الذي مارسته حكومة حمادي الجبالي المؤقتة على أبناء المؤسسة بتنصيب مدير عام كان يعمل عون أمن على رأسها والتعنّت في فرضه عليهم والتشبث بهذه التسمية المسقطة طويلا. ومثل اعتصامهم المفتوح الذي تواصل أكثر من مائة يوم نقطة مضيئة في المحطات النضالية للصحفيين ، إذ رابط فيها حقوقيون ونقابيون وسياسيون، وتعالق هتافاتهم مساندة لأبناء الدار.

كما هبت إليها وسائل الإعلام الوطنية والدولية رغبة في مواكبة تحركات أبنائها ونقل تفاصيل اعتصامهم والحديث عن مطالبهم المشروعة والتعريف بقضيتهم العادلة.

وانطلقت هذه المعركة مباشرة بعد أن ترددت أنباء مفادها أن الحكومة المؤقتة تعتزم تنصيب لطفي التواتي بخطة مدير عام على رأس مؤسسة "دار الصباح"، وعبر الصحفيون العاملون فيها عن رفضهم هذه التسمية، وأصدرت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين بتاريخ 10 أوت 2012 بيانا عارضت فيه اعتماد أسلوب تعيين الفاعلين في المؤسسات الإعلامية المتبع من قبل السلطة التنفيذية، ودعت الحكومة إلى الاستجابة إلى مطالب أهل المهنة، وعدم وضع اليد على قطاع الإعلام أو تهديد الإعلاميين ومضايقتهم وتخوينهم، وفي المقابل مجازاة المصطفين وراء الترويك الحاكمة وخاصة حركة النهضة. كما نبهت النقابة الوطنية، الزملاء بدار الصباح إلى خطورة تعيين التواتي على رأس مؤسستهم، لأنه كان محافظ شرطة، ومن المشاركين في الانقلاب على نقابة الصحفيين بل من المساهمين النشيطين ضمن مجموعة 17 المنقلبة سنة 2008 على المكتب الشرعي لنقابة الصحفيين. إضافة إلى أن تعيينه لم يستند إلى أي معيار موضوعي مثل الكفاءة والمهنية والخبرة بل إلى الولاء ولا شيء غير ذلك، ودعت النقابة الزميلات والزملاء بدار الصباح إلى عدم الرضوخ لأي ضغوط والمحافظ على الخط التحريري المستقل للصحف الثلاث للمؤسسة وهي "الصباح" و"لوطون" و"الصباح الأسبوعي" إضافة إلى الموقع الإلكتروني "الصباح نيوز". وطالبت الحكومة المؤقتة بمراجعة قرارها بتعيين التواتي رئيسا مديرا عاما على مؤسسة دار الصباح الموضوعة تحت التصرف القضائي.

ولكن رغم هذا الموقف، ورغم الرفض الشديد الذي أبداه الصحفيون العاملون بالمؤسسة، تمت تسمية التواتي على رأس "دار الصباح" والتحق بها وبأشرف مهمته قبل صدور قرار التسمية بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

وبدأ فور تسلمه مهامه، في اتخاذ إجراءات زجرية ضد عدد من الزملاء، وتدخل في التحرير. ولكن رغم الأخطاء القانونية والمهنية التي ارتكبها، تمسكت الحكومة المؤقتة به من باب العناد.

وأصدرت النقابة الوطنية للصحفيين يوم 17 أوت بيانا آخر نددت فيه بهروب الحكومة المؤقتة إلى الأمام وبمحاولاتها وضع اليد على قطاع الإعلام عبر تعيينات تعتمد على الولاءات الحزبية والانتماءات السياسية. وعبرت عن رفضها المبدئي التعيين الذي تم على رأس دار الصباح، ودعت إلى جلسة عامة استثنائية لتدارس الأشكال النضالية الممكنة ردا على محاولات ضرب استقلالية المؤسسات الإعلامية وفي نفس اليوم صدرت صحيفتا "الصباح" و"لوطون" دون افتتاحية احتجاجا على التعيين.

ونفذ أبناء الدار يوم 22 أوت وقفة احتجاجية بساحة الحكومة بالقصبة شاركهم فيها عدد كبير من الصحفيين والناشطين في المجتمع المدني، ونددوا خلالها بمحاولات الحكومة السيطرة على قطاع الإعلام وتركيعه وعبروا عن تمسكهم بمبدأ الاستقلالية. ورغم هذه المقاومة، وفي عملية منهجة ومدروسة واصل التواتي تجاوز حدوده، وقرر يوم 27 أوت إقالة الزميل جمال بوريقة من هيئة رئاسة التحرير بجريدة "الصباح"، وضبط قائمة متكونة من أربعة أسماء تتولى كتابة افتتاحية الصحيفة.

ونظرا لهذا التدخل في شأن التحرير من قبل الإدارة، أصدرت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين يوم 28 أوت بيانا جديدا أكدت فيه أن ما أتاه التواتي يعدّ خرقا واضحا للفصل 17 من المرسوم عدد 115 لسنة 2011 القاضي بوجود الفصل بين وظيفتي الإدارة والتحرير، وذكرت بالتضارب بين ما تعهّد به حمادي الجبالي رئيس الحكومة المؤقتة آن ذاك، أثناء لقائه بالأطراف النقابية يوم 23 أوت 2012 من عدم تدخل المديرين المعيّنين في شأن التحرير، وبين ما أتاه المدير المنصّب بدار الصباح من تعيينات. وأدانت النقابة هذه التصرفات، وحيّت صمود الصحفيين وكل العاملين بالمؤسسة وإصرارهم على الدفاع عن استقلالية مؤسستهم ورفضهم جميع أشكال التدخل في التحرير.

وأمام انسداد الأفق، وفي قرار تاريخي شجاع رأى أبناء دار الصباح بعد اجتماعهم العام المنعقد يوم 29 أوت الدخول في اعتصام مفتوح، ومنذ ذلك اليوم رابطوا في المؤسسة ليلا نهارا، وتواصل هذا الاعتصام قرابة الأربعة أشهر. وكان بشهادة الناشطين في المجتمع المدني الوطني والدولي أهم محطة نضالية في تاريخ الصحافة التونسية، وفي هذه المرحلة الانتقالية المحفوفة بمخاطر تهدد الحريات وخاصة منها حرية التعبير المكسب الوحيد بعد الثورة.

وبعد الإعلان عن الاعتصام، نفذ أبناء المؤسسة أمام مقرها يوم غرة سبتمبر وقفة احتجاجية بمساندة مواطنين وحقوقيين وسياسيين وإعلاميين ومتقنين ونواب من المجلس الوطني التأسيسي. ثم نظموا في اليوم الموالي وقفة احتجاجية أخرى لكن هذه المرة في بهو التأسيسي، فخصص عدد من النواب وهم هشام حسني وخميس قسيلة وأحمد إبراهيم وسمير الطيب جلسة للاستماع إلى مطالب أبناء الدار وعبروا عن مساندتهم المطلقة لها، كما وعدت النائبة الأولى لرئيس المجلس محرزية العبيدي التي استقبلتهم بنقل هذه المطالب إلى مكتب المجلس.

وفي نفس الوقت عملت النقابة الوطنية على تحيّن جميع الفرص للضغط على الحكومة والمجلس الوطني التأسيسي ورئاسة الجمهورية للاستجابة إلى طلبات أبناء دار الصباح، وأصدرت بيانا آخر أكدت فيه على ازدياد تأزم الأوضاع في هذه المؤسسة نتيجة عدم التزام الطرف الحكومي باحترام تعهداته بعدم تدخل التواتي في التحرير وإهانته الصحفيين والعاملين إلى حد اتهامهم باطلا بتعطيل

سير العمل، والاستقواء عليهم برجال الأمن في سابقة خطيرة في تاريخ الصحافة في تونس.

وأعلنت النقابة يوم الثالث من سبتمبر عن تعليق الحوار مؤقتا مع الحكومة ودعت رئيسها إلى التدخل شخصيا لفرض احترام توصياته واحترام استقلالية الخط التحريري لدار الصباح وفصل الإدارة عن التحرير.

وفي اليوم ذاته صدر في جريدة الشروق بيان عن مجلس إدارة دار الصباح لمغالطة الرأي العام ومحاولة إيهامه بأن الوضع المالي في المؤسسة صعب للغاية. وفي نفس سياق التظليل، نظم وزير المالية بالنيابة سليم بسباس في نفس الفترة بمقر الوزارة ندوة صحفية حضرها محمد شقير مدير مجمع "برنسييس هولدينغ" (سابقا) ورئيس مجلس إدارة "الصباح" رؤوف شيخ روحه والمدير العام المعين لطفي التواتي، وخلافا لما كان ينتظره هؤلاء من محاولة تمرير معلومات حول صعوبة الوضع المالي للمؤسسة، وجدوا أمامهم عددا كبيرا من صحفيي "دار الصباح"، الذين كانوا بالمرصاد وأكدوا بالحجة والبرهان أن الوضعية سليمة. وفي ظل صمت الحكومة وعدم مبالاتها، تواصل التصعيد وقررت الهياكل النقابية تنفيذ إضراب عام في مؤسسة "دار الصباح" يوم 11 سبتمبر كان مناسبة تعالت فيها أصوات أحرار البلاد للمطالبة برفع اليد عن الإعلام، وفي نفس اليوم أصدر الاتحاد الدولي للصحافيين "الفيج" بيانا عبر فيه عن دعمه لمطالب صحفيي "دار الصباح" ولإضرابهم الناجح وإدانتهم محاولات السلطة الجديدة إقحام الصراعات السياسية في شؤون الصحفيين.

ولتدارس الوضع المتردي في دار الصباح عقد المكتب التنفيذي للنقابة الوطنية يوم 13 سبتمبر اجتماعا طارئا لكنه اضطر إلى قطعه، بعد أن بلغه خبر نقل الزميل خليل الحناشي إلى المستشفى إثر تعمد التواتي دهسه بسيارته، وكانت هذه الحادثة المؤلمة والمريعة سببا في تضاعف حالة الاحتقان والتوتر لدى الزملاء بالمؤسسة وخارجها خاصة وأن الزميل بقي طريح الفراش مدة طويلة. وعقد فرع النقابة الوطنية بدار الصباح وقتها ندوة صحفية أطلق خلالها صيحة فزع بسبب ما حدث كما وجه أبناء الدار رسالة إلى الرأي العام للتأكيد على أن معركتهم هي من أجل حرية التعبير.

ونظرا لأنسداد أبواب الحوار مع الطرف الحكومي حول قضية دار الصباح، قررت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين الدعوة لاجتماع المكتب التنفيذي الموسع بشكل عاجل يوم الثلاثاء 25 سبتمبر 2012 لتحديد موعد الإضراب العام في كامل القطاع، وفي الأثناء عقدت ندوة صحفية بمقر المؤسسة بمشاركة الاتحاد العام التونسي للشغل والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان بهدف إنارة الرأي العام حول الوضعية المالية المريحة للمؤسسة.

وفي الأثناء وعضوا عن حفظه ماء الوجه والاستقالة، قرر لطفي التواتي رفع شكوى ضد 5 صحافيين ونقابيين وهم جمال الدين بوريقة، سناء فرحات، سفيان رجب، حمدي المزهودي، منى بن قمره ومنتصر العياري.

وفي نفس اليوم اجتمع المكتب التنفيذي الموسع للنقابة الوطنية للصحفيين وأصدر لائحة عامة طالبت بالتراجع عن التعيين المسقط على رأس دار الصباح واعتباره طعنا للمسار الثوري، وبالفصل فعليا بين الإدارة والتحرير في المؤسسات الإعلامية، واعتماد هيئات تحرير إما بالتوافق أو بالانتخاب، مع صياغة مدونة سلوك.

وعرفت قضية "دار الصباح" بداية من مطلع أكتوبر منرجا جديدا وخطيرا إذ قرر ثلثة من الزملاء التصعيد، واللجوء إلى أقصى الأشكال النضالية وهي إضرابات الجوع. ولئن كان للنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين موقفا رافضا لإضرابات الجوع لأنها تعرض صحة الزملاء للخطر وتحد من مردوديتهم المهنية في وقت يحتاج فيه قطاع الإعلام إلى بذل كل الجهد لتطويره، فإنها ساندتهم ووقفت إلى جانبهم.

ودخل في إضراب الجوع في مرحلة أولى الزملاء علي الزايري ونزار الدريدي ومنية العرفاوي وصباح الشابي وحمدي المزهودي، وخولة السليتي وحنان قيراط ونزار مقني.

ورغم الأجواء المشحونة، واصل لطفي التواتي المدير العام المنصب تطاوله، واعتدى بالعنف الشديد على الزميل خميس الحريزي، وفي نفس الوقت، وبتنسيق من الزميل زياد الهاني عضو النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين السابق، ووسط حضور إعلامي لافت، حل وفد كبير من الاتحاد الدولي للصحفيين "الفيج" والاتحاد الإفريقي للصحفيين "الفاج" بدار الصباح للتعبير عن المساندة المطلقة لأبنائها والإشادة بملحمتهم، كما أجرى جيم بوملحة رئيس هذا الوفد ورئيس الاتحاد الدولي للصحفيين التونسيين في اليوم الموالي مقابلة رسمية مع حمادي الجبالي رئيس الحكومة المؤقتة حول قضية دار الصباح ووضع الإعلام في تونس، تعهد خلالها الجبالي بإيجاد حلول.

ونظرا لاستمرار الوضع على ما هو عليه، تواصل الاعتصام وتم تنظيم وقفة احتجاجية أخرى أمام مقر المؤسسة بمشاركة أنصار حرية التعبير، وعقد ندوة صحفية ببادرة من فرع النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين ب"دار الصباح" والنقابة الأساسية للمؤسسة وتم الإعلان خلالها عن فشل المفاوضات مع الحكومة والتمسك باللائحة المهنية والإعلان عن استئناف إضراب الجوع، ودخل فيه هذه المرة الزملاء زياد ديار ولمياء الشريف وخميس الحريزي وصابر المكشر وعضوي النقابة الأساسية حليم الرزقي ومنتصر العياري إلى جانب الأستاذ سامي

الطاهري الأمين العام المساعد للاتحاد العام التونسي للشغل، الذي أبدى استماتة كبيرة في الدفاع عن أبناء المؤسسة، والشد على أيديهم بقوة للرفع من معنوياتهم. ولكن بعد 7 أيام تدهورت الحالة الصحية للزميلة لمياء الشريف، وتم نقلها إلى المستشفى واخضاعها للعناية المركزة لمدة 24 ساعة، وكان ذلك بحضور إليزابيث كوستا الأمينة العامة للفدرالية الدولية للصحفيين وعميد المحامين التونسيين شوقي الطبيب والأستاذ مختار الطريقي الرئيس الشرفي للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان وممثلين عن المجتمع المدني. وبعد الاطمئنان على صحة الزميلة تحول جميعهم إلى مقر النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين للمشاركة مع بقية الزملاء في الإضراب العام.

كما انخرطت صحف دار الصباح في هذا الإضراب ودعمته وساهمت في إنجاحه وكان للزملاء التقنيين والإداريين والعاملين بالمؤسسة الدور الفاعل في ما سمي بانتفاضة "دار الصباح" التي كان شعارها: "لا يمين لا يسار" والتي انتهت بإقالة التواتي وتسوية وضعيات الزملاء المهنية وفقا لمقتضيات الاتفاقية المشتركة للصحافة المكتوبة في انتظار الترسيم، وينكب فرع النقابة منذ فترة بمعيرة خبراء في المجال على تدارس سبل تكوين شركة محررين بدار الصباح.

د- قضية سامي الفهري

أصدرت دائرة الاتهام بمحكمة الاستئناف بتونس شهر أوت 2012 بطاقة إيداع بالسجن ضد سامي الفهري المنتج الإعلامي ومدير شركة "كاكتوس للإنتاج السمعي البصري" الذي قام بتسليم نفسه على خلفية ما عرف بقضية الفساد المالي في علاقة شركة كاكوتوس بالتلفزة التونسية.

وكان الفهري صرّح بتعرضه إلى ضغوط من جهات حكومية دفعته للتخلي عن البرنامج الساخر "اللوجيك السياسي".

وتزامن إصدار بطاقة الإيداع مع قرار إيقاف البرنامج مما يذكر بممارسات ما قبل 14 جانفي 2011 رغبة في وضع اليد على المؤسسات الإعلامية لتوظيفها سياسيا.

وكانت محكمة التعقيب قد نقضت قرار دائرة الاتهام بمحكمة الاستئناف بتونس، في ديسمبر 2012 وأصدرت النيابة العمومية بطاقة إفراج عن الفهري إلا أنّ مدير السجن تلقى تعليمات أخرى في حدود الحادية عشرة ليلا، وصدرت برقية تلغي برقية الإفراج.

وقضت محكمة التعقيب مرتين بالنقض والإحالة، وفي كل مرة تعود القضية إلى دائرة الاتهام بتهمة مختلفة، يتم رفض الإفراج عنه. واضطر سامي الفهري إلى الدخول في إضراب جوع ليحولته فيما بعد إلى إضراب جوع وحشي قصد المطالبة بتعيين جلسة محاكمته وذلك في أواخر شهر ديسمبر 2012 قبل أن يعلق إضرابه بسبب تدهور حالته الصحية.

وقررت المحكمة يوم 04 جانفي 2013 الإبقاء عليه في السجن وأصدرت مذكرة إيقاف بحق خمسة مديرين سابقين في التلغزة التونسية تمهيدا لمحاكمتهم بتهم فساد مالي وإداري في عهد المخلوع، وطالبت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين النيابة العمومية بتطبيق القانون وإطلاق سراح الإعلامي سامي الفهري كما جددت الدعوة إلى فتح ملف الفساد في قطاع الإعلام بصورة شاملة ودون انتقائية في إطار العدالة الانتقالية.

ووجه محامي سامي الفهري الأستاذ عبد العزيز الصيد يوم 27 أفريل رسالة مفتوحة إلى وزير العدل نذير بن عمو ذكره فيها بأن موكله سامي الفهري مسجون طيلة 150 يوما دون سند قانوني وحمله مسؤولية بقاء موكله في السجن وطالبه بممارسة صلاحيته كرئيس للنيابة العمومية والتدخل لتطبيق قرار محكمة التعقيب.

9- قضية الإعلامي التونسي محمود بوناب المحتجز في قطر

محمود بن محمد بوناب هو إعلامي تونسي يحظى بسمعة دولية عمره 58 عاما استقر في دولة قطر منذ عام 1999 حيث تم انتدابه في وظيفة خبير إعلامي بمكتب رئيس مجلس إدارة شبكة الجزيرة.

شغل بوناب من أكتوبر 2003 إلى 27 سبتمبر 2011 وظيفة المدير العام التنفيذي لقناتي الجزيرة للأطفال وبراعم، وتملكها مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع التي ترأس مجلس إدارتها الشيخة موزا زوجة أمير دولة قطر، وهو مؤسس القناة التي بدأ بثها في سبتمبر 2005 وهو أيضا من أطلق قناة براعم في بداية 2009.

بدأت المظلمة التي يتعرض لها محمود بوناب يوم 27 سبتمبر 2011 عندما أنهت مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، مالكة القناتين، فجأة ودون سابق علم أو إنذار وبأسلوب تعسفي مهين خدمات المدير العام التنفيذي بوناب ومنعته من السفر. ولم يتلق بوناب على مدى 8 سنوات منذ تأسيس القناة وحتى إنهاء خدماته أي إخطار أو لفت

نظر أو إنذار سواء من رئيس مجلس الإدارة أو من إدارة مؤسسة قطر حول إدارته وسياسة الإنتاج أو مضمون القنوات أو سير العمل عموماً.

كما لم يتم إجراء أي تحقيق داخلي سابق لتاريخ إنهاء خدمات المدير العام، سواء على مستوى مجلس إدارة قناة الجزيرة للأطفال أو إدارة مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع. وفي غضون شهر من إنهاء خدمات بوناب، تم فصل كامل الطاقم الإداري الذي كان يعمل معه (حوالي 10 مدراء) وعدد كبير من الموظفين ناهز 120، معظمهم من الموظفين العرب. وفي موفى مارس 2013 تم إلغاء قناة الجزيرة للأطفال من الوجود وحلت محلها قناة "ج".

وفي يوم 28 سبتمبر 2011، غداة فصل بوناب، كلفت الإدارة العليا لمؤسسة قطر إدارة التدقيق الداخلي لديها إجراء تحقيق داخلي حول فترة إدارة محمود بوناب لقناة الجزيرة للأطفال. وقد استكملت إدارة التدقيق الداخلي التحقيق في موفى أكتوبر 2011 حيث سلمت تقريرها بعد أقل من شهر على بداية عملها إلى الإدارة الجديدة للجزيرة للأطفال والإدارة العليا لمؤسسة قطر وذلك دون أن تلتقي محمود بوناب أو توجه له أو لأي من المدراء المفصولين أي سؤال أو استفسار حيث اكتفى المدققون الداخليون بالاستماع إلى "بعض موظفي القناة".

وفي يوم 30 أكتوبر 2011، وجهت إدارة الجزيرة للأطفال بلاغا إلى النيابة العامة القطرية ضد المدير العام محمود بوناب و 5 من زملائه هم مدراء البرامج والإنتاج وشراء البرامج والحقوق والرقابة المالية والمشتريات بتهمة "الإختلاس والإضرار العمدي بالمال العام واستغلال الوظيفة وإساءة استعمال السلطة و تسهيل الإستيلاء على المال العام والتبديد العمدي للمال العام". وبالإطلاع على تقرير إدارة التدقيق الداخلي لمؤسسة قطر والمرفق ببلاغ رئيس مجلس إدارة قناة الجزيرة للأطفال إلى النيابة العامة وما تضمنه ذلك التقرير من اتهامات عشوائية لكل من محمود بوناب وفريقه الإداري، يتبين بما لا يدعو مجالا للريبة أن هذا التقرير ليس سوى عمل كيدي ملفق يفتقد إلى أبسط أساسيات التدقيق الموضوعي والمتجرد وإلى الحد الأدنى من المهنية من حيث عدم التزام مدققي مؤسسة قطر بالنزاهة والصدق وتحري الدقة في فحص ما توفر لهم من وثائق وملفات ومستندات وعدم استنادهم إلى الحجج والبراهين في توجيه الاتهامات حيث جاء هذا التقرير في صورة سيل دافق من التهم الملقاة جزافاً والموجهة بشكل شخصي للمدير العام محمود بوناب وزملائه على أساس الإفتراء وتلبيس الحق بالباطل.

واعتمادا على البلاغ المقدم من إدارة الجزيرة للأطفال للنيابة العامة والمستند إلى تقرير إدارة التدقيق الداخلي لمؤسسة قطر، إنتدبت النيابة العامة في ديسمبر 2011 لجنة من ديوان المحاسبة القطري (ما يعادل دائرة المحاسبة في تونس) لدراسة التهم الواردة في تقرير التدقيق الداخلي لمؤسسة قطر وتأكيدها أو تفنيدها. وبعد قضاء اللجنة سبعة أشهر من التدقيق في مقر القناة والإستماع إلى أقوال وشهادات العديد من الموظفين بما في ذلك محمود بوناب وزملائه، وبعد أن قامت اللجنة والجهات المختصة في دولة قطر بفحص كافة العقود والسياسات واللوائح المتعلقة بالموارد البشرية والبرامج والإنتاج والتعاقدات الخارجية وبعد الإطلاع على الحسابات والكشوفات البنكية الخاصة لمحمود بوناب وزملائه في قطر وفي الخارج، سلمت اللجنة تقريرها واستنتاجاتها إلى نيابة الأموال العامة القطرية في جويلية 2012.

ولم يتبين في تقرير ديوان المحاسبة ما يفيد بوجود أي إختلاس أو إضرار عمدي بأموال القناة أو تبيد للمال العام أو سوء استعمال للسلطة حيث برأ تقرير ديوان المحاسبة محمود بوناب وزملائه من أي مخالفة أو تهمة أخرى ذات طبيعة جنائية. لكن إدارة الجزيرة للأطفال رفضت قبول استنتاجات ديوان المحاسبة وطعنت فيها! فكلفت النيابة العامة مؤسسة "أرنست يونغ" العالمية للتدقيق بإجراء تدقيق آخر بشأن قناة الجزيرة للأطفال تواصل حوالي ستة أسابيع ليؤكد تقرير أرنست يونغ مجددا للنيابة العامة براءة ذمة الأشخاص الأحد عشر الواردة أسماءهم في بلاغ النيابة من تهم الإختلاس والإضرار العمد بالمال العام ومن أي تهم أو مخالفات جنائية أخرى. وهذا ما ورد في إفادة مؤسسة "أرنست يونغ": "خلصت اللجنة مما تقدم إلى أن ما أمكن ملاحظته من الفحص أن هناك بعض التجاوزات الإدارية التي لا يمكن معها القول بارتكاب أي من موظفي القناة الواردة أسماءهم بالبلاغ لأي حالات اختلاس أو إضرار عمدي بأموال القناة".

رغم ذلك، أفرجت النيابة العامة في نوفمبر عن 8 فقط من المدراء المتهمين في هذه القضية ورفعت عنهم منع السفر وحصلوا على مستحقاتهم وغادر بعضهم دولة قطر، وأحالت ثلاثة موظفين من بينهم المدير العام السابق محمود بوناب للمحاكمة بتهم واهية لا تستند إلى أي أساس أو دليل، فقط من أجل إبعاد الشبهات عن الإدارة الحالية للقناة ومن يقف وراءها في مؤسسة قطر وهم من دبروا هذه المكيدة ولفقوا التهم ضد بوناب وإدارته...

وقد مثلوا أمام المحكمة في مناسبتين رفقة محاميهم وكانت الجلسة الأولى يوم 5 فيفري والثانية يوم 20 مارس 2013 حيث لم يقرأ عليهم القاضي التهم الموجهة إليهم للإعتراف بها أو نفيها وأجل الجلسة الثالثة ليوم 22 ماي 2013.

وقد قامت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين بمساندة عدد من منظمات المجتمع المدني و الشخصيات الحقوقية و الفنية بتكوين لجنة مساندة للاعلامي التونسي محمود بوناب. و قد نفذت اللجنة وقفة احتجاجية امام سفارة دولة قطر بتونس يوم 5 فيفري 2013 و قامت بمراسلة مختلف الجهات الرسمية المعنية بالقضية. كما قامت اللجنة بالاشتراك مع جمعية التونسيين بسويسرا بتوزيع 5 آلاف بطاقة بريدية تحمل صورة و تعريفا لقضية محمود بوناب خلال المنتدى الاجتماعي العالمي الذي احتضنته تونس أواخر شهر مارس 2013 لارسالها إلى دولة قطر و طلب رفع المظلمة عن الصحفي التونسي.

كما قامت لجنة المساندة و بالتنسيق مع عائلة الصحفي المحجوز بقطر بتنظيم وقفة احتجاجية و خيمة تضامنية في ساحة الحرية بمدينة مسكن مسقط راس محمود بوناب وذلك يوم 28 أفريل 2013 .

و إذ تندد النقابة بتعمد دولة قطر منع الصحفي التونسي من مغادرة ترابها و العودة إلى وطنه دون وجه حق فإنها تطالب الدبلوماسية التونسية بتحمل مسؤولياتها في الدفاع عن حقوق احد مواطنيها مهما كانت الدولة التي تحتجزه.

الإضرابات

1- إضراب 17 أكتوبر 2012

مثل الإضراب العام في قطاع الإعلام بتاريخ 17 أكتوبر لحظة فارقة في تاريخ الصحافة التونسية، فبعد استنفاد النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين كل السبل الحوارية مع الطرف الحكومي سعياً منها لإيجاد حلول للأزمة المتفاقمة في قطاع الإعلام؛ وأمام تعطل المفاوضات مع الحكومة بسبب تعنتها ورفضها التجاوب مع مطالب الصحفيين وأهل القطاع عموماً، وعدم التعاطي بإيجابية مع كل المطالب الضامنة لحرية التعبير والصحافة والإبداع وحقوق الصحفيين المادية والمعنوية

المقدمة لها، نفذ الصحفيون والإعلاميون التونسيون إضرابا عاما تاريخيا بكل المؤسسات الإعلامية بدعوة من نقابة الصحفيين ودعم من الاتحاد العام التونسي للشغل وذلك للمطالبة بـ:

- 1 - التنصيص على حرية التعبير والصحافة والإبداع دون تقييد في الدستور.
- 2- تطبيق المرسومين 115 و 116 باعتبار طابعهما الملزم لنشرهما في الرائد الرسمي والتعجيل بإحداث الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري، ورفض كل المشاريع التي تزج بالصحفيين في السجن وتحد من حرية الصحافة والتعبير.
- 3 - ضمان حق الصحفي في النفاذ إلى المعلومة استنادا إلى المرسوم عدد 41 لسنة 2012
- 4 - التراجع عن التعيينات المسقطة على رأس المؤسسات الإعلامية القضائي ودار الصباح، وإلغاء كل ما ترتب عنها. مع إعتبار هذه التعيينات التي شملت أشخاصا ضالعين في المنظومة الدعائية السابقة لبن علي طعنا للمسار الثوري في بلادنا.
- 5- الفصل فعليا بين الإدارة والتحرير في المؤسسات الإعلامية، وإعتماد هيئات تحرير إما بالتوافق أو بالانتخاب، مع صياغة مدونة سلوك ومراجعة ما تم وضعه منها.
- 6- رفض أي مس من الحق النقابي ومضايقة الصحفيين وعقابهم على خلفية مواقفهم النقابية، مع رفض أي خصم من أجور الأعداء المضربين.
- 7 - تسوية كل الوضعيات الهشة والعالقة في مختلف المؤسسات الإعلامية ورفض صيغ التشغيل غير القانوني، واعتماد مبدأ التناظر الشفاف على أساس الكفاءة وصيغ التعاقد القانونية وفقا لمجلة الشغل والقوانين والاتفاقيات ذات الصلة.
- 8- إرجاع الزميلات والزملاء الصحفيين المطرودين تعسفا أو الذين تم إنهاء إحقاقهم أو الذين تم نقلهم خارج الصيغ القانونية في مؤسسة الإذاعة التونسية.
- 9- تحويل مستحقات الزملاء الصحفيين والعاملين بدار الصباح الى أسهم تدرج برأس مال المؤسسة، وتكوين شركة محررين صلبها.
- 10- تجريم الاعتداءات المادية والمعنوية على الصحفيين والعاملين بالقطاع وفتح تحقيق جدي في كل الانتهاكات والاعتداءات.
- 11- إعادة النظر في تركيبة مجلس إدارة التلفزة التونسية وفقا للمعايير الدولية.

- 12- اعتماد اتفاقية مشتركة موحدة لعموم الصحفيين التونسيين.
13- التوزيع العادل للإشهار العمومي.

وقد سجلت النقابة بكل فخر وإعتزاز نجاح هذا الإضراب العام الذي نفذه الصحفيون وعموم العاملين في القطاع إلتزاما منهم بقرار الجلسة العامة الإستثنائية بتاريخ 24 أوت 2012.

- وحظي إضراب 17 اكتوبر بمساندة قوية من المجتمعين المدني والسياسي على المستوى الوطني والدولي..
- فعلى المستوى الوطني وإلى جانب الحضور البارز لطلبة معهد الصحافة وعلوم الإخبار، والعديد من الحقوقيين والمتقنين والفنانين والمسرحيين والأدباء وأصحاب المؤسسات الإعلامية، هب ممثلو الجمعيات والمنظمات الوطنية والأحزاب السياسية للوقوف إلى جانب الصحفيين، كما أبرقت أخرى للنقابة للتعبير عن مساندتها للصحفيين دفاعا عن حرية الإعلام.

فعلى سبيل الذكر ساند الإضراب العام:

- الاتحاد العام التونسي للشغل واتحاداته الجهوية ونقاباته العامة وخاصة النقابة العامة للثقافة والإعلام والنقابات الأساسية بمختلف القطاعات ومن مختلف جهات الجمهورية.

- - الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان
- - عمادة المحامين التونسيين
- - الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات
- - المعهد العربي لحقوق الإنسان
- - التنسيقية الوطنية للعدالة الإنتقالية
- - مجموعة الـ 25
- - مركز حرية الصحافة
- - جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية
- - منظمة العفو الدولية
- - إتحاد الناشرين التونسيين
- - نقابة كتاب تونس
- - إتحاد عمال تونس
- - الجمعية التونسية لحقوق الطفل
- - الإتحاد العام للفنانين التونسيين

- - جمعية البوصلة
- - المنظمة التونسية من أجل المواطنة
- - الجمعية التونسية الأورومتوسطية للشباب
- - إتحاد أصحاب الشهادات المعطلين عن العمل
- - الجمعية التونسية للدفاع عن الحريات الفردية
- - الجمعية التونسية لتاريخ الطب والصيدلة
- - جمعية الدفاع عن اللغة العربية
- - التنسيقية المدنية لمتابعة الشأن العام بصفاقس
- - شبكة دستورنا
- - الإتحاد الوطني للمرأة التونسية
- - الغرفة الجهوية لعدول الإسهاد بتونس
- - جمعية صيانة مدينة توزر
- - الإتحاد النقابي لعمال المغرب العربي
- - الإتحاد التونسي للشغالين الشبان
- - التنسيقية الوطنية لمناهضة عقوبة الإعدام
- - الشبكة الوطنية لمقاومة الرشوة والفساد
- - الهيئة العليا المستقلة للانتخابات السابقة
- - جمعية بلاتيس للاقتصاد الاجتماعي والتضامني
- - الجمعية التونسية للنهوض بالمطالعة
- - الرابطة التونسية لقدماء مساجين الرأي العام، وغيرها من الجمعيات والمنظمات..
- - كما ساند النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين في إضرابها عدد كبير من نواب المجلس الوطني التأسيسي من مختلف الكتل والأحزاب السياسية باستثناء نواب كتلة حركة النهضة.
- - وكان المناضل الوطني الشهيد شكري بلعيد أمين عام حزب الوطنيين الديمقراطيين يومها أول الوافدين على مقر النقابة الوطنية وخط على سجلها الذهبي كلمات لن تمحي من الذاكرة إذ كتب: "لا حريات، ولا ديمقراطية دون حرية الاعلام رافعة كل الحريات.. وضربها هو المدخل لبناء الاستبداد وتكريس الدكتاتورية لذلك فإننا معكم لأنكم مع تونس الجديدة.. تونس الحرية والديمقراطية.."
- - وساند الإضراب العام عديد الأحزاب وهي
- - الجبهة الشعبية
- - حركة البعث
- - حزب العريضة الشعبية

- - الحزب التونسي
- - حزب المسار الديمقراطي الاجتماعي
- - الحركة الديمقراطية للإصلاح والبناء
- - التحالف الديمقراطي
- - الحزب الاشتراكي
- - الحزب الجمهوري
- - الجبهة الوطنية التقدمية
- - حزب الثوابت وغيرها من الأحزاب.
- وعلى المستوى الدولي، شارك في الإضراب العام حضوريا الأستاذان حاتم زكريا وعبد الوهاب الزغيات عن إتحاد الصحفيين العرب والأستاذتان اليزابيت كوستا الأمينة العامة للاتحاد الدولي للصحفيين وأوليفيا قرابي ممثلة منظمة مراسلون بلا حدود.
- كما تلقت النقابة الوطنية برقيات مساندة من عديد النقابات والمنظمات والاتحادات الصحفية الأجنبية ولعب الإتحاد الدولي للصحفيين التونسيين دورا كبيرا في التعريف بقضية الصحفيين التونسيين، إذ بادرت هذه المنظمات الصحفية بتوجيه مراسلات إلى الرؤساء الثلاثة في يوم الإضراب العام، لدعوتهم للاستجابة إلى مطالب الصحفيين المشروعة.
- وعلى سبيل الذكر لا الحصر، وردت هذه المراسلات عن:
 - - الإتحاد الدولي للصحفيين
 - - إتحاد الصحفيين العرب
 - - إتحاد الصحفيين الأفارقة.
 - - مراسلون بلا حدود
 - - مؤسسة دعم الإعلام الدولي (إي أم أس)
 - - نقابة الصحفيين ببريطانيا
 - - نقابة الصحفيين بإيرلندا
 - - منظمة المادة 19
 - - جمعية الصحفيين بالإمارات.
 - - نقابة الصحفيين الفلسطينيين
 - - الإتحاد العام للصحفيين السودانيين
 - - نقابة الصحفيين العراقيين
 - - إتحاد الصحفيين الدنماركيين
 - - إتحاد الإعلاميين بسيريلانكا
 - - نقابة الصحفيين بالهند
 - - إتحاد الكتاب بالولايات المتحدة الأمريكية

- نقابة الصحفيين بکردستان
- الجمعية الوطنية للدوريات في البيرو
- إتحاد الصحفيين ببورندي
- مجموعة من البرلمانين البريطانيين الممثلين لمختلف الأحزاب
- وعلى إثر هذا الإضراب العام التاريخي الناجح بنسبة تفوق التسعين بالمائة بصفة عامة، ومائة بالمائة في جل المؤسسات الإعلامية، قررت الحكومة تفعيل المرسوم 116 لسنة 2011 وإنشاء الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري بعد سلسلة من الاحتجاجات والضغط من قبل الإعلاميين وكل العاملين في قطاع الإعلام وممثلي المجتمع المدني من أجل إستكمال عملية الإصلاح في قطاع الإعلام.

ومنذ تاريخ إعلان الحكومة هذا القرار الذي ثمنته الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال والنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين والنقابة العامة للثقافة والإعلام بالاتحاد العام التونسي للشغل، انطلقت في شهر نوفمبر من سنة 2012 المشاورات بين مختلف الهياكل المعنية بهذا التفعيل وذلك حسب الفصلين 7 و47 من المرسوم، حيث طلبت رئاسة الجمهورية من هذه الهياكل التقدم بمرشحيها لتكوين هذه الهيئة التعديلية على أساس جملة المعايير الموضوعية المنصوص عليها قانونا.

ولئن تم الاتفاق على موعد 10 ديسمبر 2012 تاريخا لإعلان تركيبة الهيئة تزامنا مع الاحتفال بذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإنه لم يتم الالتزام بالاتفاق، لينطلق مسلسل التسويق والمماطلة وتتالت التصريحات والوعود بإعلان تركيبة هذه الهيئة في أكثر من مناسبة انطلاقا من 14 جانفي 2013 وفي الأثناء إكتشفت النقابة الوطنية أن كل ذلك الجهد التفاوضي والجلسات الماراطونية مع ممثلي رئاسة الجمهورية والحكومة والمجلس الوطني التأسيسي ذهبت سدى بعد تشكيل لجنة متفرعة عن تنسيقية أحزاب الترويكا تولت على خلاف ما ينص عليه المرسوم عدد 116 لسنة 2011 النظر في الترشيحات التي تقدمت بها الهياكل المعنية قانونا واقترح أسماء أخرى لتعويض بعض المرشحين الذين تم إقصاؤهم بطريقة إعتباطية.

وأسندت هذه اللجنة لنفسها سلطة لم يخولها لها القانون وشرعت في تقييم المرشحين على أساس حزبي وإيديولوجي. وعلى ضوء ذلك بدأ الإقصاء وتعويض بعض الأسماء المعروفة بالخبرة والنزاهة والإستقلالية بأسماء أخرى تحوم حول بعضها شبهة الولاء السياسي أو غير معروفة بالمرّة باستقلاليتها أو مناصرتها لقضية حرية التعبير. ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تجاوزه إلى ممارسة ضغوطات على النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين في سبيل القبول بهذا

النهج.. ولكن النقابة رفضت وتمسكت بمرشحيها عملا بتوصية الزملاء خلال الجلسة العامة المنعقدة يوم 27 فيفري الماضي. وكانت الحصيلة جيدة إذ تم إعلام النقابة من قبل رئاسة الجمهورية بالقبول بمرشحيها الزميلة رشيدة النيفر والزميل هشام السنوسي.

2- إضرابات المؤسسات الإعلامية

اضطرت بعض المؤسسات الإعلامية في تونس بعد الثورة إلى الدخول في إضرابات، سواء كانت إضرابات عن العمل أو إضرابات عن الطعام، احتجاجا إما على الأوضاع المهنية أو بسبب التضيق على الحريات الصحفية أو المطالبة بتحقيق العدل في توزيع الإشهار العمومي على مختلف المؤسسات الإعلامية وهو مطلب لم يتحقق إلى اليوم.

وفي هذا الإطار اضطرت صحيفيو جريدة "السور" التي تأسست بعد ثورة 14 جانفي 2011 إلى الدخول في إضراب جوع مفتوح للمطالبة بحق جريدتهم في الحصول على الإشهار العمومي واستمر هذا الإضراب عدة أيام وحصل بعد استيفاء كل الخطوات الممكنة لإيجاد حلول، ومنها الاتصال بالوزارات وإرسال عدل منفذ إلى الوزارة الأولى وتنفيذ إعتصام جماعي أمام مقر وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية أثناء إنعقاد ندوة حول الإعلام قبل أن يفك هذا الإعتصام بعد تلقيهم وعودا للنظر في مطالبهم، ولكن لم يتحقق أي شيء.

كما دخل مدير جريدة "الأولى" نبيل جريدات في ماي 2012 بمقر النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين في إضراب جوع وحشي للمطالبة بحق صحيفته في الإشهار العمومي، وبعد أيام زاره سمير ديلو وزير حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية ووعده بالبحث عن حلول فعلق إضرابه، ولكنه لم يظفر بشيء وتوقفت جريدته التي كانت تشغل العديد من الزملاء عن الصدور.

ونفذ طاقم إذاعة "الشعابي أف أم" إضرابا مفتوحا يوم 28 مارس 2013 إلى حين تسوية الوضعية المهنية والاجتماعية للعاملين بهذه الإذاعة. ويأتي هذا الإضراب على خلفية الصعوبات المالية التي تعاني منها هذه الإذاعة الفتية منذ حصولها على ترخيص في البث بعد الثورة ويعود سبب الإضراب إلى عدم حصول العاملين فيها على أجورهم طيلة 10 أشهر كما أنهم لا يتمتعون بالتغطية الاجتماعية والتأمين عن حوادث الشغل أثناء أدائهم لمهامهم. وبعد مفاوضات طويلة مع مديرها الزميل مختار التليلي بمقر النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين بحضور أعضاء من النقابة العامة للثقافة والإعلام التابعة للاتحاد العام التونسي للشغل تمكن الطرفان من الإتفاق على توقيع محضر جلسة يتضمن تمكين الصحفيين من مستحقاتهم المالية المتخلدة بذمة صاحب المؤسسة. لكن التليلي

تراجع بعد يوم واحد من إضائه على هذا المحضر وأصدر بيانا يتهم فيه على النقابة و كاتبها العام و على الزملاء في الإذاعة. كما تعمد إغلاق أبواب الإذاعة و الاستعانة بكلاب حراسة لمنع الزملاء من الدخول. واستعان بأطراف دخيلة للقيام بمهام التقنيين والصحفيين ضاربا عرض الحائط بكل القوانين و الإتفاقيات والأخلاقيات المهنية. ودخل يوم 3 أفريل 2013 عونان من السلك التقني بمؤسسة التلغزة الوطنية في إضراب عن الطعام وذلك بعد تعرضهما إلى مضايقات من قبل مسؤولي التلغزة، آخرها إيقافهما عن النشاط ومطالبة الإدارة لهما بالبحث عن نشاط آخر، لكن المضربان عن الطعام طالبا الإدارة بتسوية وضعيتهما ورفضاً للنشاط في غير مهامهما الإدارية المصنفين بها. ولوح أعوان وموظفو التلغزة التونسية بالإضراب بجميع مقرات العمل كامل يوم 10 أفريل 2013 مطالبين السلط المعنية بالتدخل لتسوية أوضاعهم بناء على الاتفاقية الممضاة مع الطرف النقابي.

مؤسسة الإذاعة التونسية

تعيش مؤسسة الإذاعة التونسية تجاذبات كبيرة و صراعات مهنية بين الزميلات و الزملاء من ناحية، و الإدارة العامة من ناحية أخرى، إذ حاولت الإدارة عديد المرات التدخل في الخط التحريري و الزج به في خدمة أجندا سياسية، غير آخذة بعين الإعتبار مفهوم المرفق العمومي للمؤسسة، أو حتى التأسيس لإعلام عمومي يكون هدفه الأسمى خدمة المجموعة العامة بعيدا عن المحاصصات الحزبية.

- و لقد أثبتت سياسة الإدارة العامة لمؤسسة الإذاعة التونسية الحالية فشلها و عدم خبرتها بالعمل الإذاعي و مضمونه وإستقلاليته وبدا ذلك واضحا في التدرج المتواصل لترتيب نسبة الإستماع للإذاعة التونسية بعد أن حققت نتائج جيدة بعد 14 جانفي 2011.

- كما أن القرارات الردعية خارج الصيغ القانونية التي إتخذتها الإدارة العامة ضد عدد من الزميلات و الزملاء أدخل إرباكا كبيرا على المضمون لعدد البرامج. منها على سبيل المثال نقلة عدد من الزميلات و الزملاء من قسم لآخر دون استشارتهم أو حتى مراعاة جانب الجدوى.

- و في محاولة لضرب استقلالية البرامج، عمد الرئيس المدير العام الحالي لمؤسسة الإذاعة التونسية إلى إلغاء هيئة التحرير المنتخبة والمكلفة بالبرامج و البرمجة في الإذاعة الوطنية بتعلة أن القانون الأساسي أو الهيكل التنظيمي للمؤسسة لا يقران بوجود هذه الهيئة و الحال أنها تجربة أثبتت جدواها طيلة فترة عملها شكلا و مضمونا. و ضمنت حيادية المادة المقدمة للجمهور و تأسيس مبدأ

- فصل الادارة عن التحرير مما خول الاذاعة التونسية استقطاب عدد كبير من المستمعين لتصنف في المرتبة الثانية بعد احدى الاذاعات الخاصة.
- و في نفس السياق قامت الادارة العامة لمؤسسة الاذاعة التونسية بايقاف الزميلتين نجوى زهير و نادية الهداوي من اذاعة تونس الدولية عن العمل و منعهما من دخول المؤسسة بعد محاولة فرض توجهاتها على برامجهما و قد رفضتا الانصياع الى هذا القرار لانه لا يتماشى مع توجه مفهوم الاذاعة العمومية من جهة و فرض تمش خاص من قبل الرئيس المدير العام لمؤسسة الاذاعة التونسية بتواطئ مع مديرة اذاعة تونس الدولية.
 - و مواصلة لهذا النهج عمدت الادارة العامة الى التدخل في الخط التحريري للاذاعات و سنتقى تقارير بعض الفروع الجهوية الضوء على مثل هذه التصرفات.
 - و امام تازم الوضع داخل الاذاعة التونسية احتضنت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين ندوة صحفية يوم 10 افريل الماضي قدم فيها عدد من الزميلات و الزملاء العاملون في المؤسسة شهاداتهم حول الممارسات غير المسؤولة للادارة العامة.
 - و قد صبت كل شهادات الزميلات و الزملاء في خانة محاولة تدخل الادارة العامة في خط تحرير البرامج الى جانب التجاوزات الادارية في اتخاذ العقوبات ضد ابناء الاذاعة التونسية و هي شهادات وثقة لدى النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين.
 - و من خلال الشهادات فقد عمدت الإدارة العامة إلى الضغط على المديرين في بعض الإذاعات من أجل القيام بتقارير ضد بعض الزملاء مثلما حدث في إذاعة تونس الثقافية ومحاولة إملاء التعليمات على مدير إذاعة المنستير المستقيل بشير الصغاري.
- و لعل تقارير الفروع تحاول أيضا تسليط الضوء على الممارسات التي تقوم بها الإدارة العامة في محاولة للسيطرة على الخط التحريري للاذاعات أو التغاضي عن بعض الخروقات اللاقانونية التي من شأنها المس من حرية العمل الصحفي و الإعلامي داخل مؤسسة الإذاعة التونسية.

تقارير فروع النقابة الوطنية

رصدت فروع النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين الموجودة بمختلف جهات الجمهورية عديد الاعتداءات على الزملاء الصحفيين العاملين بالمؤسسات الإعلامية المكتوبة والمسموعة والمرئية والالكترونية، عمومية كانت أو خاصة، بهدف ترويعهم ومنعهم من العمل، ونقل الأحداث. وهو ما يعد انتهاكا خطيرا لحق المواطن في المعلومة. وفي المقابل أبدى الزملاء استماتة في الدفاع عن حرية الإعلام، وأبلوا البلاء الحسن من أجل إنارة الرأي العام حول كل ما يدور في البلاد.

وإلى جانب الاعتداءات على الزملاء التي سبق ذكرها لاحظت فروع النقابة في الجهات جملة من المكبلات لعمل الصحفيين.

فرع الجنوب الشرقي

سجل فرع الجنوب الشرقي للنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين ارتياحه للتحسن الملحوظ في المناخ العام لممارسة المهنة الصحفية خاصة على مستوى الحريات، ولا يحجب هذا المناخ العام بعض الهنات والمضايقات التي يتعرض لها الصحفيون في الجنوب الشرقي أثناء ممارستهم المهنة.

- إذ لم تكن الجهة بمنأى عن تداعيات الأحداث الاجتماعية والسياسية التي شهدتها عدة مناطق من البلاد واثرت بعضها على ممارسة المهنة الصحفية في فضاء جغرافي يضم ثلاث إذاعات واحدة عمومية "تطاوين" وأخرى خاصتان "أوليس اف ام" في جربة "وأوازييس اف ام" في قابس بالإضافة إلى شبكة من الزملاء الصحفيين من مراسلي التلفزة الوطنية ووكالة تونس افريقيا للأنباء وبعض وسائل الإعلام الخاصة الأخرى من صحف وإذاعات وقنوات تلفزيونية خاصة.
- ويمكن اختزال أبرز الأحداث المؤثرة في النشاط الصحفي في :
 - حادثة مقتل لطفي نقض منسق نداء تونس بتطاوين
 - الاعتصامات في المنطقة الصناعية بقابس
 - أحداث مصب الفضلات في قلالة بجربة.
 - تنامي أنشطة التهريب في المناطق الحدودية مع ليبيا والتحركات الشعبية في بنقردان للمطالبة بالتممية والتشغيل على اثر قرار السلطات الليبية إغلاق معبر رأس اجدير
 - أحداث عنف رافقت اجتماع حزب نداء تونس في جربة.
 - اغتيال الناشط السياسي والحقوقى شكري بلعيد بتونس العاصمة.
 - وفي إطار التغطيات الصحفية لهذه الأحداث وغيرها سجل فرع الجنوب الشرقي للنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين تعرض العديد من الزملاء إلى مضايقات من قبل الأطراف السياسية.

- كما سجل الفرع نمطا جديدا من الضغوطات على الصحفيين صادر من الشارع أو من المجتمع المدني والسياسي مقابل غياب أي ضغوطات أو "تعليمات" من إدارات التحرير بالمؤسسات وفقا لإفادات الزملاء.
- ورغم هذا المناخ الايجابي، حصل عدد هام من الاعتداءات على الصحفيين انطلقت بانتشار توصيف "إعلام العار"، واتهام بعض المؤسسات الاعلامية والعاملين فيها من الصحفيين بالتحزب وتهيج الشارع والإثارة.
- وسجل الفرع تعرض الفريق الصحفي التابع لوحدة الإنتاج التلفزيوني بتطاوين للعنف البدني واللفظي عندما تناول موضوع عمليات التهريب في بنقردان وتعرض نفس الفريق إلى الاعتداء اللفظي أثناء تغطية وقفة احتجاجية لعائلات الموقوفين في قضية لطفي نقض كما تعرض فريق وحدة الإنتاج التلفزيوني بمدنين إلى الهرسلة أثناء تقديم حصة مباشرة من مدينة مدنين لما تدخل أحد المنتمين السياسيين ومنع حضور أحد ضيوف الحصة. كما سجل الفرع اعتداءات استهدفت فريق قناة الحوار التونسي لدى تغطيته للاحتجاجات في مدينة قابس، وأخرى استهدفت في جربة إعلاميين اثنين وتقني من إذاعة "اوليس اف ام" من قبل أشخاص اتهموا هذه المحطة بالانتماء لجهة سياسية دون غيرها
- وسجل الفرع تعرض احد الزملاء العاملين في موقع "جربة سكوب" الإخباري الالكتروني للعنف اللفظي أكثر من مرة أثناء التصوير فضلا عن التعليقات التي ترد على صفحة الموقع .

فرع الجنوب الغربي

- سجل فرع الجنوب الغربي للنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين بعض الاخلالات والعراقيل التي أعاققت العمل الاعلامي و من أهمها غياب هيئة تحرير بإذاعة قفصة تسهر على الخط التحريري لقسم الأخبار والبرامج الحوارية
- وتدخل منظمة "ايروندال" السويسرية في ضبط المواعيد الاخبارية ومدتها الزمنية دون استشارة الصحفيين، وهو ما يعتبر ارتهانا للخط التحريري لجهات أجنبية دون أن تحرك الإدارة ساكنا.
- و لعل المثير للاستغراب هو تدخل هذه المؤسسة حتى في اختيار الأغاني و محتوى عديد البرامج مما يثير نقاط استفهام حول الاطار القانوني و المهني الذي تتحرك فيه.
- وسجل فرع الجنوب الغربي أيضا عديد الاعتداءات الجسدية واللفظية على الزملاء العاملين في وحدة الإنتاج التلفزيوني في قفصة وغيرها من المؤسسات الإعلامية، وهم يواجهون صعوبات جمة خلال العمل الميداني منها اتهامهم بأن التلفزة تخدم أجندات معينة، كما لم تسلم التجهيزات التابعة لوحدة الإنتاج التلفزيوني

بالجنوب الغربي من العبت بها من قبل عديد الجهات التي تعمل على مضايقة الفريق التلفزيوني أثناء قيامه بمهامه الميدانية.

- و فيما يتعلق بالإعلام الإذاعي الخاص سجّل الفرع تواصل التشغيل الهش لعدد من الزملاء في إذاعة صوت المناجم وإذاعة الشعانبي اف ام، وتواصل اعتماد هذه الاذاعات على مراسلين بالجهة من غير الصحفيين وهو ما يؤثر سلبا على العمل الصحفي ومصداقيته.

فرع صفاقس وسيدي بوزيد

سجّل فرع صفاقس للنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين تحسّنا طفيفا وتدرجيا في مناخ العمل الصحفي بالجهة، ولكنه في المقابل رصد جملة من الاعتداءات والانتهاكات والضغوطات التي طالت عددا من الزملاء في مناسبات متباعدة زمنيا طوال الفترة الممتدة من 3 ماي الماضي إلى اليوم.

وسجل الفرع اقتحام عناصر رابطة مجالس حماية الثورة بصفاقس مقر الإذاعة وقسم الأخبار يوم 24 ماي 2012 احتجاجا على بث خبر ثبتت بعد ذلك صحته يتعلق باقتحام عدد من المواطنين لمقر ولاية صفاقس مطالبين الوالي بالرحيل.. ومثلت هذه السابقة الخطيرة محاولة من هذه العناصر لتدجين الإعلام العمومي وترهيب الصحفيين بهدف تركيعهم خدمة لأغراض سياسية.

- وسجّل الفرع أيضا تواصل ظاهرة التشغيل الهش للصحفيين واستفحالها أكثر مع ظهور مؤسسات إعلامية جديدة تشغّل الزملاء دون ضمانات قانونية وبأجور زهيدة مما يؤثر سلبا على نوعية العمل الصحفي المقدم للمواطن.

- كما رصد فرع صفاقس مواصلة رئيس حزب قوى الرابع عشر من جانفي 2011 وحيد ذياب هرسلة الزملاء في مختلف وسائل الإعلام بالجهة وخاصة وحدة الإنتاج التلفزيوني بصفاقس لفرض تغطية نشاط حزبه وبلغ به الأمر إلى حد التهديد برفع قضية ضد التلفزة الوطنية، ونظم وقفة احتجاجية أمام مقر إذاعة صفاقس ومكتب وكالة تونس افريقيا للأنباء مهددا بحشد أضعاف العدد الذي حشدته رابطة حماية الثورة أثناء اقتحامها مقر الاذاعة.

- وفي ما يتعلق بالضغوطات المسلطة على الزملاء من قبل الإدارة فقد سجل الفرع تواصل تضيق إدارة مؤسسة الإذاعة التونسية على الزميل رشيد الكراي وحرمانه من استئناف عمله كمكلف بالرياضة في وحدة الأخبار.

فرع الوسط و الساحل

سجل فرع الوسط و الساحل للنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين عديد الخروقات التي تستهدف العمل الصحفي و الاعلامي، و تدخلها فاضحا في الخط التحريري للمؤسسات الاعلامية.

- فبخصوص إذاعة المنستير، سجل المكتب منع الصحفيين بالإذاعة الجهوية بالمنستير من ممارسة الحق النقابي و تعطيل تنفيذ الإضراب العام الذي أقرته النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين يوم 17 أكتوبر 2012 بتعلّة أن المصحح ليس لمثل هذه النشاطات. و تعمدت إدارة إذاعة المنستير حذف اللحن المميز للأخبار من الدليل اليومي للإذاعة الذي يتم إعداده مسبقا ثم أقرت أن هذه الممارسة كانت بتعليمات من الرئيس المدير العام لمؤسسة الإذاعة التونسية.
- كما سجل فرع الوسط و الساحل تدخلها سافرا من قبل الرئيس المدير العام للإذاعة التونسية يوم 17 مارس الماضي في شؤون التحرير بتوجيهه تعليمات لإدارة إذاعة المنستير بهدف الربط المباشر مع إذاعة ام اف ام غير المرخص لها قصد تمرير حوار مباشر مع رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي مما أدخل إرباكا على سير البرمجة بإذاعة المنستير وساهم في توتير الأجواء تبعه استنكار جميع العاملين بالإذاعة هذاالتجاوز وتقديمهم عريضة يدينون فيها بشدة تدخل الرئيس المدير العام لمؤسسة الإذاعة التونسية في الخط التحريري لهذه الإذاعة العمومية العريقة، وقبول إدارتها هذا الإملاء.
- وتشيد النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين بمهنية الزميلة نصيرة صكلي التي بادرت برفض المشاركة في البرنامج عندما تقطنت إلى خدعة الإدارة، وفهمت أن الحصة مسطرة من قبل وكل الأسئلة التي ستطرح على الضيف معدة مسبقا وليس كما اعتقدت هي قبل التوجه إلى إذاعة ام اف ام بنية إجراء حوار صحفي مع الغنوشي خاص بإذاعتها لبثه لاحقا.

فرع الشمال الغربي

لاحظ فرع الشمال الغربي للنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين تواصل حجب المعلومة عن الصحفيين والإعلاميين خاصة مراسلي الإذاعات والصحف رغم

تأكيد الهياكل المهنية على الحق في النفاذ للمعلومة وتطبيق أحكام المرسوم عدد 41.

- ويحصل حجب المعلومة كلما تعلق الأمر بمهام الولاية والمديرين الجهويين للإدارات العمومية والوزراء الزائرين، حيث يقع إبعاد الصحفيين والإعلاميين وحرمانهم من المعلومة الصحيحة والدقيقة والاقتصار على تقديم معطيات موجهة تدرج في إطار حملات انتخابية سابقة للأوان.
- كما سجل الفرع تنوع أساليب التضيق على حرية الصحافة، وكان أخطر ما حصل لعدد من المرسلين الذين منعوا من تغطية بعض الأنشطة داخل مؤسسات عمومية في ولاية جندوبة وحرمانهم من تغطية زيارة احد كتاب الدولة إلى الولاية بتعلات واهية.
- ورصد الفرع اعتداءات على الصحفيين من قبل بعض التيارات المتشددة، وتهجما على العاملين بالإذاعة الجهوية بالكاف من خلال بعض المواقع الاجتماعية (فيسبوك). وفي المقابل سجل تمسك الزملاء بالحيادية والاستقلالية والابتعاد عن كل التجاذبات السياسية.
- وحرص الفرع طيلة الأشهر الماضية على تسوية بعض الوضعيات المهنية المتردية للزملاء الصحفيين الذين أمضوا عقودا غير قابلة للتجديد مع مؤسسة الإذاعة التونسية، فهم يعتبرون عماد الإذاعة وعناصرها الأساسية ودونهم يتوقف البث.. ولكن رغم هذا الدور الرئيسي الذي يؤمنونه في الإذاعة فإن الإدارة العامة للمؤسسة تلكأت طويلا وماطلت الزملاء كثيرا ولم تسوي وضعياتهم نهائيا إلى غاية اليوم.

فرع التلفزة التونسية

- يسجل الصحفيون العاملون في التلفزة التونسية بقناتيها الأولى والثانية كامل الارتياح لمناخ الحرية السائد بعد الرابع عشر من جانفي ودفاع العديد منهم عن تواصل هذا المكسب في عملهم ومبدأ المحافظة على مؤسستهم كمرفق عمومي رغم وجود بعض محاولات الارتداد والضغط وتتابع التجاذب لطبيعة الظرف السياسي الانتقالي و تسارع الأحداث بشكل شبه يومي.
- ويهم التأكيد أن المؤسسة عرفت أربعة رؤساء مديرين عامين بالتعيين بعد الرابع عشر من جانفي ما يؤشر على حالة التخبط وهي الحالة نفسها في التعيينات الداخلية التي تعرف تغيير مواقع في كل مرة.

- وفي غياب أي إطار قانوني يتواصل العمل في المؤسسة أخبارا وإنتاجا وفق الاجتهاد و التحلي بميثاق الشرف والضوابط المهنية وأخلاقيات المهنة ما يضع دوما الصحفيين تحت تهديد طائلة العقاب المهني أو القضائي.
- ورغم الدعوات المتتالية للهيكل المهني الممثل للصحفيين إلى إنشاء مدونة سلوك تنظم سير العمل فإن هذه المدونة تمت كتابتها ثم توزيعها بشكل أحادي الجانب من قبل الإدارة بعد الاستئناس بتجربة مؤسسة البي بي سي البريطانية دون العودة إلى الصحفيين أو من يمثلهم، كما ضمت عبارات فضفاضة تتعلق خصوصا بطريقة بث الأخبار وتناولها.
- وإضافة إلى ذلك سجل الفرع عدم تنفيذ التعهدات بشأن تشكيل مجلس الإدارة بالمؤسسة، وتواصل التصريحات السياسية المتعلقة بالتلفزة التونسية وأدائها من قبل بعض الأعضاء في الحكومتين المؤقتتين السابقة واللاحقة وعدد من الأحزاب والتجيش ضدها وضد الصحفيين العاملين صلبها.
- ولاحظ عدم تنفيذ الطرف الإداري لتعهداته بانتخاب هيئة خاصة بالبرامج الحوارية وتدقيق الحضور السياسي والزماني للأحزاب والضيوف في هذه البرامج بالقناتين الأولى والثانية وتناول المواضيع والذهاب إلى تشكيل لجنة كانت تركيبتها جاهزة مسبقا بالتوافق سرعان ما أفرغت من محتواها ومهامها ومحاولة حزب سياسي (العريضة الشعبية) الحضور بشكل دوري في البرامج الحوارية وفرض استدعاء رئيسه حد التظاهر أمام مقر المؤسسة رغم أحقيته في الحضور والتماس مسببات لتغيبه .
- الغياب التام لأي هيكل مهنية واضحة أو تنظيمية صلب المؤسسة رغم استعداد البلاد خصوصا للاستحقاقات السياسية القادمة.
- ورصد رفض الإدارة التام لمواصلة تجربة هيئة التحرير صلب قسم الأخبار بالوطنية الأولى رغم انتخابها مجددا من قبل عدد من الصحفيين وإرادتهم تفعيل التجربة بل عملت في المقابل على الالتفاف عليها والإسهام مع رئاسة التحرير في تحديد الخط التحريري والتناول الإخباري وتغطية الأحداث وتنظيم تقسيم العمل ما سبب أحيانا عدم تغطية الأحداث الآنية وغياب توازن التعاطي الإعلامي بين الأطراف السياسية الفاعلة.
- ورغم تشكيل لجنة من الخبراء في الإعلام والاتصال يشهد لها بالكفاءة والاستقلالية و التي قدمت النقابة الوطنية للصحفيين العون في إنشائها بطلب من صحفيي قسم الأخبار للنظر في ملفات للترشح إلى منصب رئيس التحرير بالقناة الوطنية الأولى فإن المشهد الضبابي ظل على حاله، وفشل مبدأ التوافق بعد إعلان اللجنة عن نتائج ملفات الترشح بإسناد عدد مهني لها بالنظر إلى تجربة رئاسة التحرير السابقة اعتمادا على عريضة وتدوين عريضة أخرى لفرض اسم بعينه للمنصب .

- ولاحظ الفرع الحضور المتواصل للضغوط السياسية لبعض الأطراف الحاكمة والمعارضة ومن بعض أعضاء المنظمات الوطنية بصفة فردية سواء على قسم الأخبار بالقناتين أو على البرامج للحضور أو التعقيب على حدث أو خبر و تقشي ثقافة الاستباق المشروط للحضور خاصة لدى السياسيين في البرامج الحوارية ومحاولة فرض الانتقائية بصفة مباشرة على الحضور وإقصاء الطرف الآخر المحاور أو تعويضه بشخص آخر ما يضع دوما المنتج والصحفي في موقع الإحراج المهني وغياب الموضوعية وهو أمر مجاني للحقيقة.
- ولاحظ الفرع الوجود السوري للجنة متابعة البرامج وتقييمها والتغيير المتواصل لتركيبتها مع عدم اشتغالها فعليا واقتصارها على تقديم بعض التقارير بشأن برامج محددة ما أحدث ارتباكا في الانتاج وعدم تواصل إنتاج بعض الحصص التلغزية وانتظام بثها ما يعد إهدارا للجهد والوقت وتكاليف الانتاج.
- اعتداءات
- كسائر المؤسسات الإعلامية، تواصلت الاعتداءات اللفظية والمادية على عدد من الصحفيين والمصورين الصحفيين والطواقم التقنية أثناء تغطيتهم للأحداث وخاصة الكبرى كأحداث السفارة الأمريكية والمظاهرات والاحتجاجات في تونس والجهات وتغطية الاجتماعات السياسية ووصل الأمر إلى إرسال إرساليات قصيرة لعدم البث المباشر والتغطية الصحفية مثلا لعدد من مباريات كرة القدم في الرابطة المحترفة الأولى لكرة القدم والإضرار بوسائل النقل أو المعدات التقنية للمؤسسة.
- كما تم شن حملات منهجية منظمة على شبكات التواصل الاجتماعي وتأسيس صفحات خاصة لتلثب الصحفيين العاملين بالمؤسسة وشتهم وتجييش الرأي العام ضدهم رغم الجهد اليومي للصحفيين في تغطية الأحداث بالوسائل المتاحة ورغم تضحياتهم بالوقت والجهد منذ الثورة وخاصة في قسم الأخبار .
- كما تعرض الصحفيون التابعون للوحدات الجهوية لقسمي الأخبار والانتاج بالمؤسسة في الجهات إلى ضغوطات وهرسلة مادية ولفظية عند تغطية الأحداث وبعد بثها من الساسة والشارع وتعرض البعض منهم للتهديد قبل بث المادة أو إثرها .
- ورصد الفرع بعد التغطية المباشرة لجنازة الشهيد شكري بلعيد يوم الثامن من فيفري على القناة الوطنية الأولى، أن قسم الأخبار لم يتمكن من بث مراسم الأربعينية، وتم تبرير ذلك بأسباب تقنية رغم وجود الصحفيين المكلفين بالتغطية والتقنيين في موقع الحدث، ولم يقع حتى فتح تحقيق في الغرض أو تتبع المتسببين أو المسؤولين عن ذلك، وبعد النقصي، تبين وجود شبهة التعطيل المتعمد للنقل مباشرة للأربعينية.

- ومن الانتهاكات المرصودة يمكن الإشارة على سبيل الذكر إلى تعرض الزميلة أمال الشاهد إلى الحد من حصص إنتاج برنامجها "بتوقيت الأولى" على القناة الوطنية الأولى والاقتصار على حصتين فقط بدل أربعة وتغيير توقيت البث من ساعة الذروة التلفزية إلى توقيت آخر إلى جانب المحاولات الإدارية المتكررة في اختيار المواضيع وانتقاء الضيوف و آخرها يتعلق بمحاولة منع إنتاج حصة خاصة بإحدى مؤسسات استطلاع الرأي واستضافة حسن الزرقوني القائم عليها، إلا أن فريق الأعداد رفض الانصياع للمنع.
- وتعرض برنامج كاميرا موليير الذي تنتجه الزميلة عائدة بالسمره بدوره إلى عدم البث المنتظم وتضمينه في الشبكة الشتوية ومضاعفة مشاهدته وتقييمه في الوحدة الخاصة بالمشاهدة وأيضا السعي إلى تغيير عنوانه رغم الشح الكبير في المادة الثقافية في مؤسسة التلفزة الوطنية .
- وسجل الفرع وجود الصنصرة المقنعة للبرامج والمادة الإخبارية والتداخل بين الإدارة والتحرير والإنتاج وتواصل السياسة الانتقائية لمشاريع البرامج المقدمة من الصحفيين وإسناد أخرى لمنتجين من خارج المؤسسة رغم ثبوت فشل العديد منها سابقا .
- كما لاحظ العودة إلى مربع التعيينات الفوقية والمسقطه من الطرف الإداري ومنها من شمل أسماء عرفت بموالاتها التامة واللامحدودة للنظام السابق. وعدم الالتزام الحقيقي بفتح ملفات الفساد المالي والإداري صلب المؤسسة وحديث العاملين صلبها عن تواصله خاصة في مجال إنتاج الأعمال الدرامية.
- وسجل فرع التلفزة محاولة اعتداء على الصحفي وصاحب قناة الحوار الطاهر بن حسين بعد انتهاء مشاركته في برنامج حوارى بالقناة الوطنية الأولى من قبل تقني محسوب على رابطات حماية الثورة وأحد المشهرين بزملائه أثناء الاعتصام أمام مقر المؤسسة ومواصلته التشهير بالصحفيين على ورئيسة تحرير قسم الأخبار في تصريح تلفزي لقناة خاصة واعتدائه لفظيا على الزميلين أميرة العرفاوي وخميس بن فرج دون أن تتخذ الإدارة بحقه إجراء تأديبيا صريحا.

فرع وكالة تونس إفريقيا للأنباء

رغم التغيير الواضح في المنتج الإعلامي لوكالة تونس إفريقيا للأنباء مقارنة بما كان عليه قبل الثورة على مستوى المضامين والموضوعات , ورغم سعي بعض الصحافيين نحو التغيير وإحداث تحول يرتقي إلى مستوى الخطاب الإعلامي القادر على المنافسة ومواكبة طموح المواطنين فإنّ العقلية الغالبة , لم تقدر على إحداث الفارق وبقيت على مستوى إنتاجها وخطابها سجيبة العبارات النمطية والخشبية التي ظلت تؤثت محتوى الأخبار التي تبثها الوكالة.

- ولم تعبّر مكاتب الوكالة بالجهات , بالقدر المطلوب عن متطلبات الجهات ولم تكن سباقة إلى الكشف عن الواقع بمختلف تجلياته , ولم تجسّد في مراسلاتها صحافة القرب , بل ظلت حبيسة الطرق التقليدية في التغطية ومواكبة الإحداث.
- ومازال الصحفيون يعانون من صعوبات في الوصول إلى المعلومة , وإلى مصادر الخبر سواء من قبل الجهات الرسمية في الدولة أو من قبل مختلف الفاعلين , على الساحة السياسية والاجتماعية.
- وبالتالي فإن غياب هيئة تحرير منتخبة تتحمل مسؤولياتها في إرساء نوع من التعديل الذاتي ساهم إلى حد بعيد , في جعل طريقة التعامل مع الخبر والبرقية سجينة تصوّر أحادي نمطي باهت من حيث المحتوى والقيمة.
- وعلى مستوى صياغة الخبر , ظلت البرقية تعاني عديد الإخلالات سواء من حيث الهيكلية أو التركيب أو من حيث طريقة التعامل مع المصادر خاصة في البلاغات الصادرة عن الوزارات التي غالبا ما تكون هي طرفا فيها مما أفقد الخبر التنوّع المطلوب وغياب الدقة في بعض برقيات الوكالة والناج عن غياب التحري في دقة المعلومة أو لعدم قيام الصحفي بالاتصال سواء بمختلف الأطراف المعنية بالخبر الوارد عليه أو من احدها أو عدم تقديره لما شاهده او سمعه خلال تغطيته للأحداث ميدانيا.
- وتبث الوكالة في بعض الأحيان برقيات، لا تلبّي المتطلبات الأكاديمية المعروفة بصحافة الوكالة , من سرعة وسبق , حيث تورد أخبارا وقعت أحداثها في اليوم السابق و قبل أيام , وهو أمر غير مقبول ولا يلبي الانتظارات المرجوة من وكالة إخبارية وهو ما جعل الأمر وكأنه مجرد نقل لصورة أو حدث استهلك ممّا ساهم في ترك انطباع سلبيّ عن صحفيين تجاوزتهم الأحداث أحيانا.
- وحافظت البرقيات على بعض العبارات النمطية والمتداولة , فلم يلمس تغيير نوعي في الشكل والأسلوب المعتمد , ولم تشهد اللغة الإخبارية تنوعا واضحا بل مازالت المصطلحات التي تؤثت أغلب نشرات الأخبار تنهل من معجم قديم مستهلك.
- ولكن، رغم النقائص الموجودة التي تشوب عمل الوكالة إما لمحدودية الإمكانيات أو لطبيعة الظرف الذي يشهد تحولات كبرى في المشهد الإعلامي برمته فإن الوكالة تحاول جاهدة أن تكون قاطرة للإعلام الوطني ويتأكد ذلك من خلال حضور إنتاجها في كل النشرات الإخبارية التي تؤثت بشكل يومي عمل المؤسسات الإذاعية والتلفزيونية والدوريات والجرائد الصادرة في الداخل والخارج.
- على أن أهم مكسب , يبقى السعي الواضح والمتواتر لتحقيق الحيادية في الرؤية والتناول وهو ما يتجلى في حضور الرأي والرأي المخالف والمحافظة على نفس

المسافة من الجميع ولم يلاحظ أي تدخل في المحتوى الإخباري أو أي شكل من أشكال الضغط لتوجيه ما يعرض على نشرات الوكالة أو لخدمة جهة بعينها.